



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات مقياس الأنثروبولوجيا الجريمة

مُوجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الانحراف والجريمة

إعداد:

د / فراش ربيع

السنة الجامعية: 2025-2026

فهرس الموضوعات:

مقدمة:

المحور الأول: مدخل عام إلى الانثروبولوجيا العامة

المحور الثاني: مدخل إلى أنثروبولوجيا الجريمة

المحور الثالث: التكوين البيولوجي للفرد المجرم

- النظريات البيولوجية للجريمة قبل لومبروزو

- النظريات البيولوجية للجريمة عند لومبروزو

- النظريات البيولوجية للجريمة بعد لومبروزو

المحور الرابع: أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم

- البيئة العائلية في تكوين الفرد المجرم

- البيئة المدرسية والجريمة

- بيئة العمل والجريمة

- البيئة الترويحية والجريمة

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

تُعَدّ الجريمة ظاهرة إنسانية واجتماعية معقّدة صاحبت المجتمعات البشرية عبر مختلف مراحل تطورها التاريخي، وقد استقطبت اهتمام العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي سعت إلى فهم أسبابها وأشكالها وآثارها. وإذا كان علم الإجرام يركّز على دراسة الجريمة من منظور قانوني أو اجتماعي أو نفسي، فإن أنثروبولوجيا الجريمة تهتم بدراسة السلوك الإجرامي في علاقته بالإنسان باعتباره كائناً بيولوجياً واجتماعياً وثقافياً، وتسعى إلى الكشف عن العوامل المتداخلة التي تسهم في تكوين الشخصية الإجرامية.

ويهدف مقياس أنثروبولوجيا الجريمة الموجّه لطلبة السنة الأولى ماستر إلى تزويدهم بالمعارف الأساسية المرتبطة بدراسة الجريمة من منظور أنثروبولوجي، من خلال التعرف على المفاهيم والمقاربات النظرية التي تناولت الظاهرة الإجرامية، وفهم دور العوامل البيولوجية والبيئية في تشكيل السلوك المنحرف. كما يتيح للطلبة فرصة الاطلاع على أهم الاتجاهات الفكرية التي أسهمت في تفسير الجريمة، بدءاً من التفسيرات البيولوجية الكلاسيكية وصولاً إلى المقاربات الحديثة التي تؤكد تفاعل العوامل الوراثية والبيئية والاجتماعية.

وتتوزع محاور هذه المطبوعة على أربعة محاور أساسية؛ يتناول المحور الأول مدخلاً إلى الأنثروبولوجيا العامة بما يسمح بفهم الأسس المعرفية والمنهجية لهذا العلم، بينما يخصص المحور الثاني لدراسة أنثروبولوجيا الجريمة من حيث المفهوم والنشأة والموضوع. أما المحور الثالث فيركز على التكوين البيولوجي للفرد المجرم من خلال عرض النظريات البيولوجية

السابقة على لومبروزو وعنده وبعده، وتحليل إسهاماتها وحدودها العلمية. ويعالج المحور الرابع أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم، مع التركيز على أدوار البيئة العائلية والمدرسية والمهنية والترويحية في إنتاج السلوك الإجرامي أو الحد منه.

وعليه، تشكل هذه المطبوعة دعامة بيداغوجية تساعد الطلبة على الإحاطة بأهم القضايا والإشكالات التي تطرحها أنثروبولوجيا الجريمة، وتدعم قدرتهم على التحليل العلمي والنقدي للظاهرة الإجرامية في ضوء المقاربات الأنثروبولوجية المعاصرة، بما يسهم في بناء تكوين أكاديمي متكامل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

المحور الأول: مدخل عام إلى الأنثروبولوجيا العامة

1- المفهوم والتطور التاريخي للأنثروبولوجيا

يرى الكثير من العلماء والباحثين أن جميع المجتمعات تمر من خلال عملية تطويرية واحدة من أكثرها بدائية إلى أكثرها تطورا و لأن الأنثروبولوجيا تهتم بالمجتمعات البدائية أكثر ،كانت دراسة هذه المجتمعات تمثل ميلاد الأنثروبولوجيا. وإن اختلف المؤرخون عن مدى حياتها إلا أن الأنثروبولوجيا كعلم مستقل له ميدانه ومنهجه وله طريقته الخاصة ومقارنته المستقلة لم يظهر إلا في نهاية القرن التاسع عشر، فالأنثروبولوجيا كانت في الحقيقة في البداية موجودة في المقامات الفلسفية و الأمثلة الشعبية أي ضمن نطاق كل ما يدرس الإنسان في شتى جوانب حياته وعلاقته مع ذاته و الآخرين و مع الكون وما وراء الكون . و لأن الأنثروبولوجيا علم له صلة بمعظم إن لم نقل كل العلوم الأخرى فإن له عدة فروع متخصصة كما له مصطلحاته و مفاهيمه الخاصة.

مفهوم الأنثروبولوجيا: الأنثروبولوجيا هي مصطلح مركب من قطعتين باللغة اليونانية هما ” أنتروس ” وتعني إنسان و ” لوجيا ” وتعني علم و بهذا فهي تعني علم الإنسان أو المعرفة المنظمة عن الإنسان ، و هي تجمع في علم واحد الجوانب البيولوجية و الإجتماعية و الثقافية للإنسان وميدان الدراسة الأساسي لها هو الجماعات أو المجتمعات التي تدعى بالبدائية وإن كان هذا الميدان اتسع في الفترة الأخيرة بحيث أصبح يشمل دراسة المجتمعات العليا القديمة وبتأثير المدرسة الثقافية الأمريكية ازداد المجال اتساعا ليشمل مجتمعات أوروبية الأصل تعيش

في ظروف تكنولوجية حديثة ، و بالتالي أصبحت تدرس الأنماط الحضارية ذات الطابع المعاصر و القديم ، كما تدرس المجتمعات الحديثة في الريف و المدينة و تأثير الهجرات في التركيبات الحضارية الثقافية المعاصرة. و من الناحية الإصطلاحية نجد تصورين أساسيين لهذا العلم :

1. **التصور الأول :** هو التصور الأمريكي الذي ينظر للأنثروبولوجيا كعلم يهتم بدراسة الإنسان من الناحيتين العضوية و الثقافية على حد سواء ويستخدم الأمريكيون مصطلح الأنثروبولوجيا الجسمية أو الفيزيائية للإشارة إلى دراسة الجانب العضوي التطوري الحيوي للإنسان ، بينما يستخدمون مصطلح الأنثروبولوجيا الجسمية أو الفيزيائية لمجموع التخصصات التي تدرس النواحي الثقافية الإجتماعية لحياة الإنسان يدخل في ذلك الدراسات المتعلقة بالإنسان القديم (الأركولوجيا)، كما تتناول الأنثروبولوجيا الثقافية دراسة لغات الشعوب الأولية و اللهجات المحلية و التأثيرات المتبادلة بين اللغة و الثقافة بصفة عامة وذلك في إطار ما يعرف بعلم اللغة.

2. **التصور الثاني:** هو التصور الأوروبي للأنثروبولوجيا و هو مختلف من بلد لآخر، فقد كان يقصد بالأنثروبولوجيا دراسة التاريخ الطبيعي للإنسان حيث اتسعت في أوروبا موضوعات الأنثروبولوجيا بهذا المعنى و تنوعت لتشمل الدراسة المقارنة بين الإنسان و الحيوان وبين السلالات البشرية بل وحتى الدراسة المقارنة بين الذكور و الإناث و صلة ذلك بالأدوار الإجتماعية. و قد إصطلح الفرنسيون على الأنثروبولوجيا

الإجتماعية "بالأنثولوجيا" و "الإنثوغرافيا" و هم يدرسونها تحت مظلة علم الإجتماع، أما الإنكليز فأسموها بالأنثروبولوجيا الإجتماعية و تعاملوا معها كعلم قائم بذاته لا يدرج تحته أي من الأركولوجيا أو علم اللغويات وهذا ما ساعدهم على وضع نماذج نظرية تشرح أبنية المجتمعات و تفسر الآليات و الوظائف التي تساعد على استمرارية الحياة الإجتماعية و تماسكها، وبهذا خرج إلى الوجود ما يشار اليه مثلا بالأنثروبولوجيا القرابة أو الدين أو الإقتصاد أو النظم السياسية وغير ذلك مما يسير ضمن إطار الأنثروبولوجيا الإجتماعية. و بهذا فالأنثروبولوجيا الإجتماعية في إنكلترا و إلى حد ما فس أمريكا أستعملت للدلالة على فرع معين من الأنثروبولوجيا التي تعنى بدراسة الإنسان ثقافيا و إجتماعيا ، أما في أوروبا فالقاموس اللفظي مختلف، فعندما يتحدث الأوروبيون عن الأنثروبولوجيا فهم يذهبون إلى ما يسميه الإنكليز الأنثروبولوجيا الفيزيكية الحيوية أما ما يسميه الإنكليز بالأنثروبولوجيا الإجتماعية يسمى في أوروبا بالأنثروبولوجيا أو الإجتماعيات. و بشكل عام يمكن تقسيم الأنثروبولوجيا إلى فرعين رئيسيين يتشعب عنهما مجموعة كبيرة من الفروع الأخيرة الفرع الأول: هو الأنثروبولوجيا الحيوية أو الفيزيكية أو الحيوية أو الطبيعية ، و هي فرع قديم ظهر في أواخر القرن الثامن عشر تحت تأثير الأفكار الداروينية وهو يهتم بدراسة الإنسان من حيث سماته الجسمية و التشريحية كشكل الجمجمة و طول القامة، كما يدرس الإنسان في نشأته الأولى و في تطوره عن الرئيسيات وفي كيفية إكتسابه السمات و الخصائص

السلالية التي تميزه عن غيره من الأجناس و الأنواع الحيوانية . أما الفرع الثاني : فهو الأنثروبولوجيا الثقافية بشقيها (الثقافي و الإجتماعي) و هي تهتم بدراسة منتجات الإنسان الثقافية على إعتبار أنه نوع يتميز عن بقية الأنواع الحيوانية بالثقافة وهذا النوع تندرج تحته مجموعة من المباحث الأساسية هي علم اللغويات الأنثروبولوجيا التي تقوم بدراسة اللغات وتاريخها دراسة بحثية وصفية بغية تحديد أصول اللغات الإنسانية بالإضافة للأنثروبولوجيا الإجتماعية التي تنقسم بدورها إلى عدة فروع سياسية و قانونية.

2- التطور التاريخي للدراسات الأنثروبولوجية: تعتبر الدراسات الانثروبولوجية قديمة جدا قدم الإنسان ذاته حينما عاشت الجماعات المختلفة بعضهما مع البعض الآخر أو عندما كانت متجاورة مع بعضها البعض و قد أثار هذا الوضع فضول تلك الجماعات خلال اتصالها فيما بينها، لمعرفة طبائع كل منها للآخر، ربما بهدف السيطرة على موارد كل منهما و إخضاعها لسلطاتها بسبب التنافس على المصادر المعيشية و من ناحية أخرى أخرى، حاول البعض خلال تاريخ الإنسان وصف ثقافات الشعوب وتقديم ملاحظات عن الطبيعة الإنسانية و الوجود البشري كما يفترض بعض التفسيرات التي توضح الاختلافات بين بني البشر سواء من الناحية الفيزيائية أو العادات و التقاليد ومهما يكن من أمره فإن البدايات الأولى لهذا العلم ترجع للفلاسفة و المفكرين القدامى الطين تناولوا موضوعات تتعلق بالدين و السلالة و تقسيم المجتمع إلى طبقات و لكنها اصطبغت بالصبغة الفلسفية و من ثم فقد تناول العديد من الفلاسفة مثل

أفلاطون موضوعات أكثر حداثة مثل طبيعة العلاقات الاجتماعية و الجماعات العرقية، كما أن المدرسة النمساوية الألمانية التي تخصصت في الأنثروبولوجيا تأثرت بنظرية الفيلسوف الإغريقي ديموغريطس . وتعتبر رحلات وتقارير المؤرخين وأفدا آخر للدراسات الأنثروبولوجيا ومن هؤلاء هيرودوت الذي عاش خلال القرن الخامس قبل الميلاد ويعتبره معظم كتاب تاريخ الأنثروبولوجيا أول باحث أنثروبولوجي في التاريخ فقد جمع معلومات وصفية دقيقة عن عدد كبير من الشعوب غير الأوروبية حيث تناول تقاليدهم ولامحهم الجسمية وأصولهم السلالية في كتابه "التواريخ" قدم معلومات في تسعة فصول عن حوالي خمسين شعبا من خلال رحلاته و كذلك وصفه الدقيق للحرب -من خلال رحلاته- التي دارت بين الفرس و الإغريق إبان القرن السادس قبل الميلاد،

كما زار مصر وذكر خصائص سكانها وذكر عبارته المشهورة "مصر هبة النيل " كما وصف بدو ليبيا. وعموما يعتبر منهجه الوصفي بداية المنهج الانتوجرافي المعروف الآن. وغني عن البيان، الأثر العظيم الذي أحدثه العلامة العظيم ابن خلدون من خلال أسفاره العديدة في عصره و التي تمخض عنها ظهور كتابه الخالد " العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " وكذلك المقدمة التي اشتهرت أكثر من شهرة الكتاب ذاته . و من خلال العنوان ذاته يتضح لنا المسالك التي سافر فيها و الشعوب التي زارها سواء العرب أو العجم - الفرس- أو البربر -سكان إفريقيا- و كثرت أسفاره خلال تلك الفترة و سجل تسجيلا

أمينا كل ما رآه حتى المكان و الطقس و المناخ و المنازل و العادات و التقاليد ومن
تم تداخلت المعلومات الجغرافية و السياسية و الإجتماعية في مقدمته و في كتابه، و
أطلق على العلم الجديد الذي توصل إليه إسم " علم العمران البشري" و كان يقصد به
بالطبع علم الإجتماع. و دون الدخول في تفاصيل ماهية العلاقة بين علمي الإجتماع
و الأنثروبولوجيا إلا أنه يمكن القول أن المعلومات الإثنوغرافية - و إن كانت لا تخلو
من بعض الآراء التقييمية المتحيزة- تعتبر من أهم روافد المعلومات الإثنوغرافية التي
تعتبر ركيزة الدراسات الأنثروبولوجيا الآن. واضح إذن إرتباط الدراسات الأنثروبولوجية
بغيرها من الدراسات في فروع العلم الأخرى سواء الجيولوجيا أو البيولوجيا أو الحفريات
أو الإيكولوجيا و العلوم الإنسانية المختلفة، و من تم فقد كانت أية دراسات ولو سطحية
مبكرة تتم وكان لها صلة ما بالإنسان إلا واعتبرت خطوة في طريق ظهور وتبلور علم
الأنثروبولوجيا بفروعه التي أصبحت معروفة الآن.

3- فروع الأنثروبولوجيا:

أوضحنا سابقا تعدد جوانب الإنسان بل و تشابكها أيضا و إتصالها الوثيق ببعضها البعض،
و قد تعددت فروع الأنثروبولوجية بتعدد جوانب الإنسان. فهناك الأنثروبولوجي
المتخصص في البيولوجيا البشرية ، و آخر متخصص في عظام الحفريات و ثالث
متخصص في علم الآثار حيث ينقب في المجتمعات القديمة و رابع عالم لغويات يقوم
بتحليل أبنية اللغات الإفريقية الغربية و خامس عالم فلكلور يدرس ميثولوجيا، وسادس

متخصص في القرابة و الزواج وسابع يعتبر خبيرا في المزارع و كل منهم يمكن أن يكون حاصلا على درجة دكتوراه في الأنثروبولوجيا ومن هنا نجد أن الأنثروبولوجيين متخصصين في البيولوجيا البشرية (التطور والسلالة) و آخرين متخصصون في الجوانب المختلفة للمجتمع و الثقافة. وفي هذا الصدد تذكر الباحثة الأنثروبولوجية الأمريكية الشهيرة مارجريث ميد (1910-1979): نحن نصنف الخصائص الانسانية البيولوجية و الثقافية للنوع البشري عبر الزمن وفي الاماكن المختلفة. ونحلل الصفات البيولوجية الثقافية المحلية كأنساق مترابطة و متغيرة وذلك عن طريق نماذج و مقاييس ومناهج متطورة، كما نهتم بوصف و تحليل النظم الاجتماعية و التكنولوجية، ونعني ايضا ببحث الادراك العقلي للانسان وابتكاراته و معتقداته ووسائل اتصالاته. وبصفة عامة، فنحن الأنثروبولوجيون نسعى لربط و تفسير نتائج دراساتنا في إطار نظريات التطور أو مفهوم الوحدة النفسية المشتركة بين البشر. إن التخصصات الأنثروبولوجيا التي قد تتضارب مع بعضها هي في ذاتها مبعث الحركة و التطور في هذا العلم الجديد و هي التي تثير الإنتباه و تعمل على الإبداع و التجديد، كما ان جزءه كبيرا من عمل الأنثروبولوجيين يوجه نحو القضايا العملية في مجالات الصحة و الإدارة و التنمية الإقتصادية و مجالات الحياة الأخرى . و تختلف فروع الأنثروبولوجيا من بلد لآخر، ومن عالم لآخر، ففي أوروبا يتم تدريسها من خلال جانبين رئيسيين هما الثقافي و البيولوجي، وهي كما تدرس في الجامعات الرئيسية في

الولايات المتحدة الأمريكية تنقسم إلى أربعة مجالات هي: الأنثروبولوجيا الثقافية و علم آثار ما قبل التاريخ "الأركيولوجيا" و اللغويات الأنثروبولوجية ، و الأنثروبولوجيا الفيزيائية. و فيما يلي سنوضح فروع الأنثروبولوجيا العامة وهي كما يلي:

(1) الأنثروبولوجيا الفيزيائية: عموما هي تدرس السمات الفيزيائية للإنسان، أي من حيث هو كائن فيزيقي طبيعي، فتدرس الإنسان العضوي في نشأته الأولى وفي تطوره عن الرئيسيات حتى اكتسب الصفات و الخصائص الإنسانية في صورة الإنسان العاقل ولذلك فهي تعالج مختلف السمات الفيزيائية مثل حجم الجمجمة و ارتفاع القامة ولون البشرة و نوع نسيج الشعر وشكل الأنف ولون العين. كما تتصل بالأنثروبولوجيا الفيزيائية بدراسة التغيرات العنصرية وخصائص الأجناس و انتقال السمات الفيزيائية وتتبع مورثات الإنسانية، وكذلك تدرس تطور الإنسان في كل مراحله وأشكاله الأولية التي كانت تربطه بعالم القردة العليا .

(2) الأنثروبولوجيا الاجتماعية: تدرس السلوك الاجتماعي كالعائلة ونسق القرابة و التنظيم السياسي و الإجراءات القانونية و العبادات الدينية و غيرها، كما تدرس العلاقة بين هذه النظم سواء في المجتمعات المعاصرة أو في المجتمعات التاريخية التي لا يوجد لدينا عنها معلومات مناسبة من هذا النوع يمكن معها القيام بمثل هذه الدراسات. و الجدير بالذكر أن نفس المعلومات التي تدور حول العادات التي يمارسها أحد الشعوب تصبح -حين تبين على خريطة توزيع- ذات أهمية خاصة لعالم الأثنولوجيا لأنه يستدل

منها على تحرك السلالات و الأجناس أو هجرة الثقافة أو إتصال الشعوب بعضها ببعض في الماضي. أما الأنثروبولوجي الإجتماعي فإنه يهتم بهذه العادات على أنها جزء من كل الحياة الإجتماعية عند ذلك الشعب وحده وفي الوقت الحاضر دون أن يهتم بأصلها لصعوبة التأكد من ذلك. وبهذا يمكن القول أن الأنثروبولوجيا الإجتماعية "المعاصرة" أو ما يعرف بإسم الإتجاه البنائي الوظيفي تتوفر على دراسة أنماط السلوك التي يقوم بها البشر فس دائرة مجتمعية معينة، هذه الأنماط السلوكية التي تشكل شبكة البناء الإجتماعي والتي يتفق العلماء على بأنها تلك الشبكة المعقدة من العلاقات التي تربط بين الأفراد و الزمر الإجتماعية و تأخذ شكل النظم و الأنساق الإجتماعية وتتميز بالثبات و الإستمرار عبر الزمن.

(3) الأنثروبولوجيا الثقافية: وهي ذلك الفرع الذي يعني بدراسة السلوك الإنساني في ماضيه

وحاضره، و الثقافة تشمل قواعد العرف و العادات و التقاليد و المعتقدات و الممارسات وغيرها، وتعتبر هي الوسيلة التي تمكنه من الإتصال بالآخرين سواء جماعته المحلية أو الجماعات الأخرى المحيطة بما لها من خصائص إجتماعية في بيئتها الطبيعية المتباينة، ولذلك كان أحد أهداف الأنثروبولوجيا دراسة هذا التباين أو التشابه الثقافي، بالإضافة إلى الإهتمام بتاريخ هذه الثقافات و أصولها ونموها وتطورها. ويمكن القول بصفة عامة أن الثقافة هي كل ما لا يولد به البشر، ومن ثم فهي تشمل مخترعات الإنسان ونتاجه سواء المادي ومن هنا يمكننا أن نتكلم عن اللغة -غير المادية- مثلما

نتحدث عن السكن - المادي - ضمن المكونات الثقافية. والأنثروبولوجيا الثقافية تغطي

مجالا واسعا من المعرفة الإنسانية، ولذلك فهي تنقسم إلى أربعة فروع رئيسية وهي:

الأنثوغرافيا - الأثنولوجيا - الأركيولوجيا - اللغويات

4- الأنثروبولوجيا وعلاقتها ببعض العلوم

الأنثروبولوجيا وعلاقتها بعلم الاجتماع: نجد الكثير من علماء الأنثروبولوجيا و علم الاجتماع

قد أدركوا منذ أمد بعيد أن هناك كثيرا من الوسائط التي تجمع بين العلمين، و أن

موضوع الدراسة في كلا العلمين كان مختلفا بعض الشيء حيث كانت الأنثروبولوجيا

تركز إهتمامها على دراسة الشعوب البدائية البسيطة المنعزلة (شعوب ما قبل التاريخ)

بينما كان علم الاجتماع يركز إهتمامه الأساسي على دراسة الحضارة الأوروبية الغربية

وقد أدى هذا الاختلاف في الموضوع إلى أوجه اختلاف في مناهج الدراسة.

فالأنثروبولوجي الذي يدرس جماعة صغيرة الحجم نادرا ما يحتاج إلى أن يشغل نفسه

بمشكلات العينة مثلا، وكذلك نجد أن كشف الأسئلة وهو أحد أدوات البحث الهامة في

يد رجل علم الاجتماع، لم يستخدم على نطاق واسع في الدراسات الأنثروبولوجية إلا

أننا نجد من ناحية أخرى أن المشكلات الأساسية في كل من الأنثروبولوجيا وعلم

الاجتماع تصل إلى درجة من التشابه تجعل من المحتم في النهاية على كلا العلمين

أن يصلا إلا نظرية مقاربة واحدة بالنسبة لكليهما. وقد اصبح مفهوم الثقافة يستخدم

على نطاق واسع عند علماء الاجتماع وقد أثبت في هذا الصدد أنه أداة بحث هامة و مفيدة.

الأنثروبولوجيا وعلاقتها بعلم النفس : فقد كانت الأنثروبولوجيا في الماضي دون ما تتوقعه من قوة وعمق لأن كلا الميدانين يهتم بمشكلات السلوك، إلا أننا نجد أن علماء النفس ظلوا لفترة طويلة من تاريخهم يقتصر إهتمامهم على مشكلات السلوك الفردي في المقام الأول، في حين كان الأنثروبولوجيون يميلون إلى وضع تصميمات جماعية على أسس ثقافية، وكذلك الدراسات المقارنة التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا قد ساعدت على تقويض بعض عمليات الغرائز التي كانت شائعة قديما في علم النفس إلا أن العلاقات الوثيقة بين كل من الأنثروبولوجيا و علم النفس لم تكن لتتكون وتنمو إلا بعد أن وجه علماء الأنثروبولوجيا إهتمامهم إلى موضوع العلاقة بين الثقافة و الفرد وقد ظهر الإهتمام بمشكلات الأفراد في الأنثروبولوجيا فب القت الذي كان علماء النفس يركزون فيه على مشكلات السلوك الحيواني ونتيجة لهذا أخذ الأنثروبولوجيون يوجهون إهتمامهم إلى المختصين في التحليل النفسي و الطب النفسي ويستمدون منهم مفاهيمهم النفسية ومازال هذا الإتجاه واضحا في الدراسات الأنثروبولوجية. ولقد كان تطوير مفهوم الثقافة و التأكيد على أن كل ثقافة تمثل كيانا كليا متكاملا هي الإسهامات الاساسية التي قدمتها الأنثروبولوجيا للعلوم الإجتماعية . وهكذا أصبحت فكرة الثقافة و التكامل الثقافي تراثا مشتركا لدى علوم التاريخ و الجغرافيا و علم الاجتماع.

الأنثروبولوجيا وعلاقتها بالعلوم الطبيعية : لقد ارتبطت الأنثروبولوجيا منذ تاريخها القديم

ارتباطا وثيقا بعلم الحياة ولعل هذا الموقف يرجع إلى تطبيق المفاهيم التطورية في النظريات الأولى التي وضعها علماء الأنثروبولوجيا الثقافية الأوائل كما يرجع التصور السريع الذي تركته الأنثروبولوجيا البيولوجية في مراحلها الأولى، وعلى الرغم من أن المفاهيم البيولوجية عن التطور لم تعد تستخدم في الأنثروبولوجيا الثقافية إلى أن فهم التركيب البيولوجي للإنسان يمثل شرطا أساسيا وعنصرا جوهريا من عناصر النظرية الثقافية، حققة أن الثقافة أكبر من أن تكون ظاهرة بيولوجية إلا أنه يبدو لنا من الواضح أن كل مجتمع يحاول من خلال ثقافته أن يشبع الإحتياجات البيولوجية و السيكولوجية الأساسية عند الإنسان. وقد تؤدي الثقافة في بعض الأحيان و من خلال نفس الوسائل إلى تأثير العوامل البيولوجية تعديلا عميقا وجوهريا، فالدراسة الثقافية و الدراسة البيولوجية الإنسانية دراستان متداخلتان و مترابطتان بإستمرار.

5- مفاهيم مرتبطة بالأنثروبولوجيا

الإيكولوجيا (علم البيئة) : كلمة يونانية مكونة من مقطعين " إيكو " و تعني مسكن أو بيئة و " لوجيا " و تعني علم وهي دراسة التفاعلات بين الكائنات الحية و محيطها، اكتشفت من طرف العالم الألماني " أرنست هايكل " بالرغم من أن " هنري ديفيد " استخدمها منذ 1852. وعلم البيئة هو الدراسة العلمية لتوزيع وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئتها المحيطة وكيف تتأثر هذه الكائنات بالعلاقات المتبادلة بين الأحياء كافة وبين بيئتها المحيطة،

فبيئة الكائن الحي تتضمن الشروط و الخواص الفيزيائية التي تشكل مجموع العوامل اللاحية إضافة للكائنات الحية الأخرى التي تشاركها موطنها البيئي و التي تشكل فيما بينها الشبكة الغذائية و انتقال الطاقة كما تشكل النظام البيئي و أنواعه و توزيعه. أماكن ارتباط الأيكولوجيا بالأنثروبولوجيا : تولد علم البيئة عن علم الأحياء و الذي يختص بالكائنات الحية، وهناك عدة مستويات في البيولوجيا: البيولوجية الجزئية، الخلوية، العضوية، دراسة السكان، التجمعات، الأنظمة البيئية و المحيط الحيوي، فعلم البيئة علم شمولي يدرس علاقة كل عنصر مع الآخرين وكذلك تطور العلاقات و التعديلات التي تؤثر في الوسط. ومن فروع الإيكولوجيا:

- الإيكوفيزيولوجيا: يدرس العلاقات بين التقدم الفيزيولوجي و العوامل البيئية.
- الإيتوايكولوجيا: يدرس نوع من الأعضاء وعوامل محيطه.
- إيكولوجيا السكان : يدرس أفراد من السكان من نوع واحد و محيطه.
- سيتوكولوجيا: تدرس تجمع واحد و محيطه.
- دراسة الأنظمة البيئية.
- الإيكولوجيا الجامعة: تدرس المحيط الحيوي كل الأوساط التي تشغلها الكائنات الحية.
- الإقتصاد و المحيط: يدرس استهلاك الموارد الطبيعية الطبيعية و تنظيم الإقتصاد لترشيد الإستهلاك و التخفيض من التلوث.

الإركيولوجيا (علم الآثار) و الجيولوجيا:

الإركيولوجيا :

هو علم حديث نسبيا لا يزيد عمره عن مائتي عام، و هو أحد المجالات الفرعية في الأنثروبولوجيا الثقافية وعلى خلاف علماء الآثار الكلاسيكيون فإن الإركيولوجيون لا يعتمدون في دراستهم على التنقيب على الآثار و المعابد القديمة بل يدرسون الشعوب دون الإعتماد على السجلات المكتوبة و يحاولون إعادة بناء الأساليب القديمة للحياة وهذا يقودهم إلى التعامل مع آثار قديمة جدا ولاكن إهتماماتهم الرئيسية تكون ببناء النظريات الخاصة بالعملية الإجتماعية وليس بالحضارات القديمة في حد ذاتها، لهذا يستعين الإركيولوجيون بالعديد من العلوم مثل علم الآثار و اللغات لهذا يعتبر الإركيولوجيون هم أنثروبولوجيون متخصصون في إعادة بناء و تحليل ثقافات الماضي من خلال بقايا ما يجدونه سواء كانت مادية أو غير مادية و التي استطاعت أن تبقى و تقاوم عمليات التحليل و هذا ما يعكس عمليات تأثير المناخ على تلك المواد أو تعرضها للأنشطة الإنسانية مثل الحروب و غيرها و هذا ما مكن الإركيولوجيون من اكتشاف عناصر معينة و تتبع مدى انتشارها من مكان لآخر و من ثقافة لأخرى و توزعات المناطق الأثرية في مناطق الجغرافية و توزيع السكان و تطور البشر واستخلاص بعض الحقائق عن المناخ وتوزيع الغذاء السائد و أنواع الحيوانات. ولالإركيولوجيون طرقهم الخاصة في البحث و التنقيب في المواقع الأثرية فعمليات الحفر

يجب أن تكون بطيئة وبعناية بغية الحفاظ على الأجزاء المختلفة التي تشكل الأدلة الهامة التي يستخدمونها. و يتميز الإركيولوجيون مقارنة بالأنثروبولوجيون بأنهم أكثر دقة في تصوير و تسجيل أدلتهم الأثرية و لكنهم يفتقرون إلى إمكانية مقابلة إخباريهم أو ملاحظة السلوك الطقوسي لهذا يعتبر منهجهم الرئيسي هو " الإستدلال" ولالإركيولوجيا علاقة بالعديد من الفروع العلمية الأخرى مثل علاقة الإركيولوجيا بالتاريخ أو الجيولوجيا فالجيولوجي مثلاً يفسر ترتيب الطبقات المختلفة للتربة و الصخور إلى جانب الرواسب الإركيولوجية التي تحدد الإطار الزمني، كما لها علاقة بعلم وذلك يفيد في تحديد القدرة الإنتاجية لتلك التربة و غيرها الخ. للإركيولوجيا وسائلها ومناهجها الخاصة في الدراسة ومن أهم هذه الوسائل التحليلات الراديوكاربونية و أشعة اكسالخ

الجيولوجيا (علم الأرض) :

هو العلم الذي يهتم بدراسة الأرض و تاريخها و تركيبها الداخلي و العوامل الداخلية كالزلازل، و البراكين، و الخارجية كالتعرية وغيرها التي أثرت و لانتزال تؤثر على سطح الأرض و علاقتها بالأجرام السماوية ومن فروعها: الهندسة الجيولوجية، الهيدروجيولوجيا، جيولوجيا النفط، علم المعادن، علم الجيوفيزياء، علم البلورات، علم الصخور، الجيولوجية الحيوية.

الإثنولوجيا و الإثنوغرافيا:

الإثنولوجيا: موضوعها الرئيسي هو الثقافة، وترتكز على دراسة سلوك الإنسان أينما وجد سواء في المنطقة القطبية الشمالية أو في الصحراء في الشرق أو في الغرب، في جزر منعزلة أو في دول كبرى ، في الأودية أو المحيطات و كلمة الإثنولوجيا ذات أصل يوناني "إثنوس" بمعنى دراسة الشعوب فهي تدرس خصائص الشعوب اللغوية و الثقافية و السلالية أي دراسة الصفات و الخصائص المميزة لأجناس الإنسان من حيث الملامح الفيزيائية و الخلقية السائدة بين بني البشر و كذلك العلاقات القائمة التي تربط بين الأجناس و الشعوب، كما تهتم الإثنولوجيا بمشكلة تفسير أوجه التشابه و الاختلاف بين الثقافات الإنسانية ومثال ذلك دراسة تاريخ شعب ما : من أين أتى ؟ أي طريق سلك؟ كيف ومتى احتل منطقته؟ اتصاله بغيره أو عدمه؟ تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بغيره، وبالتالي فالإثنولوجيا علم تاريخي يفترض عنده إعادة التركيبات التاريخية بعض التصميمات على أساس دراسة استقرائية واسعة. غالبا ما يعطي الإثنولوجيون جانبا من اهتمامهم لدراسة المجتمعات البدائية أو الأقل تقدما لإلقاء الضوء على هذه الجماعات و ثقافتها المتميزة.

الإثنوغرافيا: تعني الدراسة الوصفية لطريقة و أسلوب الحياة لشعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات، واصطلاح الإثنوغرافيا في بريطانيا يعني البحوث الوصفية و التحليلية التي قام بها العلماء الأنثروبولوجيا البريطانيون حول الشعوب والأقوام البدائية التي

درسوها دراسة ميدانية، وبالرغم من أن الإثنوغرافي يهتم بالدراسة الوصفية للمجتمعات البدائية و الأنثروبولوجي الإجتماعي يهتم بالتحليل البنائي أو التركيبي للمجتمعات البدائية فإن هناك ارتباطا و تداخلا وثيقا بين هذين العلمين بخصوص الدراسات العلمية التي يقومون بها. غير أنه في الولايات المتحدة لا توجد هناك علاقة وثيقة بين علم الإثنوغرافيا و علم الأنثروبولوجيا الإجتماعي بل توجد علاقة مرتبطة بين علم الإثنوغرافيا و الإثنولوجيا. فالعالم "هيرز كوفنتر" يرى في كتابه (الإنسان و أعماله) بان الإثنوغرافي من أقدم فروع المعرفة في علم الأنثروبولوجيا عندما قام الأوروبيون بوصف القبائل و الشعوب المحلية في أمريكا و إفريقيا وأستراليا و آسيا حيث وصفوا أدواتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكل ما يتصل بثقافتهم المادية المختلفة وسرعان ما تبنى الأنثروبولوجيون هذه المعلومات و استخدموها في دراساتهم لتطوير المجتمع البشري، أما في علم الآثار فقد استخدمت هذه المعلومات من المجتمعات البدائية و البسيطة والتقليدية لنماذج المجتمعات ما قبل التاريخ والتاريخ القديم و ذلك عن طريق المقارنات البسيطة وحتى أسماء ووظائف الأدوات التي توجد في المواقع الأثرية أخذت من ماهو معروف لدى الشعوب البسيطة التي درسها ووصفها الإثنوغرافيون. وهكذا فإن استخدام الإثنوغرافيا في الآثار قديم قدم العلم نفسه.

ولأن علم الأنثروبولوجيا يهتم بدراسة الإنسان وثقافته من خلال البحث الميداني و التجريبي إضافة إلى استخدام الأطر النظرية التفسيرية، ولأن الإنسان مرتبط ومحاط بمجموعة

من العوامل البيولوجية و الفيزيائية والكيميائية و النفسية و الإجتماعية و البيئية إلخ. لأن هدف الأنثروبولوجيا هو توفير حساب شامل للبشر و الطبيعة البشرية فكان عليها الغوص في عدة مجالات و استخدام عدة علوم كعلم الوراثة، البيولوجيا، العلوم الأثرية، الديانات، اللغويات، الطقوس، الطب، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، علم النفس، علم الاجتماع، الجغرافيا، التاريخ، علم الحفريات.... إلخ من العلوم الأخرى. لهذا يمكن إعتبار الأنثروبولوجيا المرآة العاكسة للمجتمعات القديمة جدا و همزة وصل بين كل العلوم الأخرى ولأن المجتمعات القديمة زالت و تغير العالم حتى أصبح كل البشر حتى البدائيون منهم يرون شروط حياتهم قد تحددت بقرا رات تنتج بعيدا عنهم ويخضعون لسيطرة إقتصادية وسياسية وثقافية تمارس من قبل سلطات و قوى خارجية و هذا ما يقارب بين المجتمعات فلا يسعنا سوى إعادة طرح سؤال كل من "لابورت تولرا" و "جون بيار فاريني" في كتابهما "الأنثروبولوجيا : هل ستختفي الأنثروبولوجيا مع اواخر البدائيين الذين حددت لنفسها مهمة دراستهم".

المحور الثاني: مدخل إلى أنثروبولوجيا الجريمة

1- ماهية أنثروبولوجيا الجريمة

عطفاً على ما سبق، تعتبر الأنثروبولوجيا من الفروع المعرفية الحديثة التي تعتني بالإنسان والمجتمع كما. أنَّ أنثروبولوجيا الجريمة تعتبر إحدى تخصصات هذا العلم، بحيث ينظر لها على أنها امتداد طبيعي لأولى اهتمامات الأنثروبولوجيا العامة. والمتمثلة أساساً في الأنثروبولوجيا الفيزيائية والتي تندرج من حيث سياقها في هيمنة النظرية التطورية والفكر التعاقبي في دراسة الظواهر الكونية عامة والإنسانية والاجتماعية على وجه التحديد.

يقوم الفكر التعاقبي على المنهج التاريخي، وتعالج المواضيع والقضايا المطروحة بالرجوع إلى ماضي الظاهرة، وتتبع مراحل تطورها عبر حقبات تاريخية وملاحظة مختلف الأسباب وعوامل التغيرات التي تطرأ عليها بتسهيل عملية وصفها وتحليلها للإلمام بالظاهرة بهدف الفهم والتفسير.

إنَّ مفهوم الأنثروبولوجيا كما سبقت الإشارة إليه كلمة مركبة من لفظين *Anthropos* يعني الإنسان و *Logos* ومعناها علم. وبذلك بالأنثروبولوجيا هي علم دراسة الإنسان في أبعاده الإنسانية وفي كل جوانبه الحياتية أو دراسة التاريخ الطبيعي للإنسان (في الجمع) بجميع أجناسه البشرية دون مراعاة للجنس أو اللون أو أي شيء آخر (عدنان الدوري، ص114).

ولتبسيط مجالات اهتمامات الأنثروبولوجيا العامة في خضم تعدد اختصاصاتها يمكن اختزالها

في:

- الاهتمام بدراسة الانسان باعتباره جزءاً من الطبيعة وأحد المكونات في السلسلة

الحيوانية، من الناحية المورفولوجية والوظيفية واهتمت بدراسة وظائف الأعضاء، العقل،

السلوك...إلخ

- ومن الناحية المادية اهتمت بدراسة التاريخ الطبيعي والمادي وبقايا الانسان من حيث

دراسة الآثار وبقايا الانسان والأدوات والوسائل وكل ماله صلة.

- الاهتمام بدراسة الانسان باعتباره كائناً اجتماعياً أي يتواصل مع باقي أفراد جنسه إذ

يؤثر ويتأثر بالمحيط الاجتماعي (محمد عباس إبراهيم، ص20).

وبناءً على هذا التقسيم البسيط يمكنه الفصل في تحديد مختلف تخصصات الأنثروبولوجيا

الاجتماعية العامة بحيث تعني الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بالمواضيع ذات الصلة

بالإنسان في حياته الاجتماعية والثقافية.

بينما تهتم الأنثروبولوجيا الفيزيكية بدراسة الانسان باعتباره كائناً طبيعياً وأبعاده البيولوجية

بصورة عامة. وضمن هذا الإطار تتدرج الأنثروبولوجيا الجريمة والتي تسعى إلى تفسير ظاهرة

الانحراف والجريمة من منطلقات بيولوجية محضة على الأقل في مراحل نشأتها الأولى.

وإذا كانت الجريمة هي موضوع ومجال اختصاص أنثروبولوجيا الجريمة فالأجدر بنا الإحاطة

بمفهومى الانحراف والجريمة أولاً.

2- الانحراف والجريمة:

المعلوم أنَّ الانسان كائناً اجتماعياً وله من المؤهلات والملكات والقدرات الطبيعية التي تجعل منه كائناً لا يمكنه إشباع حاجاته إلا من خلال الاستئناس بالغير والعيش في الجماعة وفق إطار تعاقدى يضبط العلاقات المختلفة بين الأفراد وما تتضمنه من قانون، أعراف، عادات وتقاليد حسب ظروف المكان والزمان تحدد في مجملها معايير وقيم الجماعة الملزمة والمؤطرة لعلاقات الفرد باعتباره عضواً في الجماعة أو المجتمع.

ويشير مفهوم الانحراف إلى الحيد أو الخروج عما أقره المجتمع من قيم ومعايير أخلاقية أو تنظيمية لفترة زمنية محدودة أو أنه يكون هذا الانحراف نسبياً بمعنى جزئي ولا يترتب عن ذلك الانحراف أثراً على المجتمع ولا يتسبب في إلحاق أذى للأشخاص أو المجتمع وبالتالي لا يترتب عن الفعل المقترف عقاب على الأقل من الناحية القانونية (جيدنز، ص ص279-280).

وقد يكون الشخص منحرفاً في بعض جوانب سلوكه مدى الحياة لكنه لا يؤدي أحداً فإنَّ سلوكه لا يخرج عن خانة المخالفات حتى وإن عاقب عليها القانون. أما الجريمة فعادة ما تكون نتيجة لتطور الانحرافات الاجتماعية وهي الخروج عن الالتزامات القيمية والمعيارية والتي تلحق ضرراً مادياً، جرح، إعاقة أو قتل... إلخ

والتي يشار إليها من الناحية القانونية بالجنح أو الجنايات بعد تقديرات الجهات المختصة ومعاناة الظروف المحيطة باقتراف الجريمة، أسبابها، تصنيفها وتحديد درجة خطورتها وتصنيف العقوبة الملائمة.

3- تعريف أنثروبولوجيا الجريمة

تُعد أنثروبولوجيا الجريمة أحد الفروع المتخصصة ضمن علم الأنثروبولوجيا، وهي تهدف إلى دراسة الظاهرة الإجرامية باعتبارها جزءًا من السلوك الإنساني العام، وليس مجرد انحراف قانوني معزول عن السياق الاجتماعي والثقافي. ومن هذا المنطلق، فإن هذا الحقل العلمي يتعامل مع الجريمة بوصفها نتاجًا مركبًا يتشكل من تفاعل عوامل متعددة، ولا يمكن تفسيره برده إلى سبب واحد منفرد.

فعلى خلاف المقاربات القانونية التقليدية التي تركز على تعريف الجريمة من زاوية مخالفة القوانين والعقوبات المترتبة عنها، تتبنى أنثروبولوجيا الجريمة منظورًا أوسع وأكثر شمولًا، حيث تنظر إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية وثقافية تعكس طبيعة البنية التي يعيش فيها الفرد. وبذلك، فإنها تهتم ليس فقط بالفعل الإجرامي ذاته، بل أيضًا بالسياق الذي يُنتج هذا الفعل، وبالمعاني التي يمنحها المجتمع له.

ومن الناحية التحليلية، يقوم هذا المجال على فكرة أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي لا يمكن فهمه خارج الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه. فالفرد لا يتصرف بمعزل عن محيطه، بل يتأثر بمجموعة من البنى والعلاقات الاجتماعية، مثل الأسرة، المدرسة، الجماعة المحلية،

والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس أشكالاً مختلفة من الضبط الاجتماعي. هذه المؤسسات تسهم في تشكيل القيم والمعايير التي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض داخل المجتمع.

كما أن أنثروبولوجيا الجريمة تولي أهمية خاصة لمفهوم الثقافة، باعتبارها الإطار المرجعي الذي يحدد معنى الجريمة نفسه. فالمعايير الأخلاقية والقانونية ليست ثابتة أو عالمية، بل تختلف من مجتمع إلى آخر، بل وقد تختلف داخل المجتمع الواحد عبر الزمن. لذلك، فإن فعلاً معيناً قد يُنظر إليه باعتباره جريمة خطيرة في سياق ثقافي معين، بينما يُعتبر سلوكاً عادياً أو حتى مقبولاً في سياق آخر. وهذا ما يُبرز الطابع النسبي لمفهوم الجريمة.

ومن جهة أخرى، تعتمد أنثروبولوجيا الجريمة على المقاربة المقارنة بين المجتمعات والثقافات المختلفة، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في أنماط السلوك الإجرامي، وكذلك في طرق تعريفه ومعالجته. هذه المقاربة تسمح بفهم أعمق لكيفية تشكل التصورات الاجتماعية حول الانحراف، وتوضح أن الجريمة ليست مجرد ظاهرة فردية، بل هي انعكاس لبنية اجتماعية وثقافية أوسع.

وفي هذا الإطار، لا تقتصر الدراسة على تحليل الجريمة في بعدها الظاهري، بل تمتد إلى دراسة آليات إنتاجها، مثل الفقر، التهميش الاجتماعي، ضعف الاندماج، والتفاوت الطبقي، إضافة إلى العوامل الرمزية مثل الوصم الاجتماعي وتأثيره في إعادة إنتاج السلوك المنحرف.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أنثروبولوجيا الجريمة تمثل محاولة علمية لفهم الظاهرة الإجرامية بوصفها نتاجاً لتفاعل معقد بين الإنسان ومحيطه البيولوجي والاجتماعي والثقافي، وليس كنتيجة مباشرة لعامل واحد. فهي تسعى إلى بناء تفسير شامل يدمج بين مستويات متعددة من التحليل، بدءاً من الفرد وانتهاءً بالبنية الاجتماعية الكلية.

4- علاقة أنثروبولوجيا الجريمة بعلم الإجرام

تُعد العلاقة بين أنثروبولوجيا الجريمة وعلم الإجرام علاقة تكامل وترابط، إذ يشتركان في دراسة الجريمة بوصفها ظاهرة إنسانية واجتماعية، ويسعيان إلى فهم أسبابها وآثارها وسبل الوقاية منها. غير أن لكل منهما زاوية خاصة في التحليل ومنهجاً مختلفاً في تناول الموضوع. فعلم الإجرام هو العلم الذي يهتم بدراسة الجريمة والمجرم والسلوك الإجرامي والعوامل المؤدية إليه، سواء كانت عوامل بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية. كما يبحث في وسائل مكافحة الجريمة والحد من انتشارها من خلال تحليل أسبابها ووضع السياسات المناسبة لمعالجتها.

أما أنثروبولوجيا الجريمة فتركز بصورة أكبر على دراسة الإنسان المجرم وعلاقته ببيئته الثقافية والاجتماعية، وتحاول فهم الكيفية التي تؤثر بها القيم والعادات والتقاليد والأنماط الثقافية في تشكيل السلوك الإجرامي. كما تهتم بدراسة الاختلافات الثقافية في تعريف الجريمة والانحراف، وتبحث في تأثير الثقافة على طبيعة الجرائم وأساليب التعامل معها.

وتتجلى العلاقة بين المجالين في أن أنثروبولوجيا الجريمة تُعد أحد المصادر العلمية التي يستفيد منها علم الإجرام. فالنتائج التي تتوصل إليها الدراسات الأنثروبولوجية حول خصائص الأفراد والجماعات والعوامل الثقافية المؤثرة في السلوك الإجرامي تساعد علماء الإجرام على بناء تفسيرات أكثر شمولاً للجريمة. كما أن علم الإجرام يستعين بالمعطيات الأنثروبولوجية لفهم الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمجرمين ودراسة الفروق بين المجتمعات في معدلات الجريمة وأنماطها.

ومن جهة أخرى، يختلف المجالان في نطاق الدراسة؛ فعلم الإجرام أوسع من أنثروبولوجيا الجريمة، لأنه يضم العديد من التخصصات مثل علم الاجتماع الجنائي، وعلم النفس الجنائي، والطب الشرعي، والسياسة الجنائية، إضافة إلى الأنثروبولوجيا الجنائية. بينما تمثل أنثروبولوجيا الجريمة أحد الفروع المتخصصة التي تركز على البعد الإنساني والثقافي والبيولوجي للجريمة. كما أن أنثروبولوجيا الجريمة ساهمت تاريخياً في تطور علم الإجرام، خاصة من خلال أعمال رواد المدرسة الوضعية أمثال تشيزاري لومبروزو، الذين حاولوا دراسة المجرم دراسة علمية للكشف عن الخصائص المرتبطة بالسلوك الإجرامي. ورغم الانتقادات التي وُجّهت إلى بعض هذه الدراسات، فإنها أسهمت في توسيع مجال البحث الجنائي والانتقال من الاهتمام بالجريمة كفعل قانوني إلى الاهتمام بالمجرم نفسه وأسباب انحرافه.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين أنثروبولوجيا الجريمة وعلم الإجرام هي علاقة الجزء بالكل؛ فأنثروبولوجيا الجريمة تمثل أحد الفروع المتخصصة داخل علم الإجرام، وتزوده

بالمعارف المتعلقة بالأبعاد البيولوجية والثقافية والاجتماعية للسلوك الإجرامي، بينما يوفر علم
الإجرام الإطار الأشمل الذي يدمج مختلف التخصصات لفهم الجريمة ومكافحتها.

المحور الثالث: التكوين البيولوجي للفرد المجرم

1- دراسات في أنثروبولوجيا الجريمة ما قبل لومبروزو

يمثل التفكير في الجريمة قبل ظهور لومبروزو مرحلة طويلة ومتشعبة من التطور الفكري، تميزت بعدم وجود علم إجرام مستقل بالمعنى الحديث، وإنما كانت الأفكار حول الجريمة موزعة بين الفلسفة، الأخلاق، القانون، والطب الفلسفي. ورغم ذلك، فإن هذه المرحلة أسست تدريجيًا للانتقال من التفسيرات الغيبية والدينية إلى التفسيرات العقلانية ثم العلمية، وهو ما مهد لاحقًا لظهور المقاربة البيولوجية عند لومبروزو.

يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل فكرية رئيسية: المرحلة الفلسفية القديمة، المرحلة الدينية الوسيطة، ثم مرحلة التحول نحو الفكر العلمي في عصر النهضة والقرنين الثامن عشر والتاسع عشر المبكر.

المرحلة الفلسفية في العصور القديمة: الجريمة كخلل أخلاقي واجتماع

في الفكر اليوناني القديم، لم تكن الجريمة تُفهم كظاهرة قانونية منفصلة، بل كانت تُدرج ضمن إطار أوسع يتعلق بالنظام الأخلاقي للمدينة (Polis). فقد اهتم الفلاسفة بفهم علاقة الفرد بالمجتمع، وكيف يمكن للفضيلة أو الانحراف أن يؤثر على استقرار الدولة.

يرى أفلاطون أن الجريمة ليست ظاهرة عشوائية، بل هي نتيجة خلل في التربية والتنشئة، إضافة إلى ضعف النظام التعليمي والأخلاقي داخل المجتمع. فالفرد الذي لا يتلقى تربية سليمة

يصبح أكثر عرضة للانحراف، لأن النفس الإنسانية عنده تتكون من مستويات، وإذا اختل التوازن بينها ظهر السلوك غير المنضبط. وبالتالي فإن الحل عنده لا يكمن في العقاب وحده، بل في الإصلاح التربوي وإعادة تشكيل القيم.

أما أرسطو فقد قدم تصورًا أكثر واقعية، حيث ربط الجريمة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، خصوصًا الفقر وعدم المساواة. فالفقر، في نظره، ليس مجرد حالة مادية، بل عامل يولد التوتر الاجتماعي ويضعف الالتزام بالقوانين. كما أشار إلى أن الإفراط في الثروة قد يؤدي أيضًا إلى الانحراف بسبب الانحلال الأخلاقي. وبهذا يكون أرسطو قد قدم بذور تفسير اجتماعي للجريمة يقوم على التوازن الاقتصادي داخل المجتمع.

من خلال هذين التصورين، يتضح أن الفكر اليوناني لم يربط الجريمة بالخصائص البيولوجية للفرد، بل اعتبرها نتاجًا لخلل في التنظيم الاجتماعي أو الأخلاقي، وهو ما يشكل خطوة مبكرة نحو الفهم الاجتماعي للجريمة.

المرحلة الدينية في العصور الوسطى: الجريمة كخطيئة وانحراف روحي

مع دخول أوروبا مرحلة العصور الوسطى، أصبح التفسير الديني هو المسيطر على فهم الجريمة والسلوك المنحرف. فقد اعتُبرت الجريمة في هذه المرحلة انعكاسًا مباشرًا لإرادة إلهية أو نتيجة لتأثير قوى شيطانية، مما جعلها تُفهم كـ"خطيئة" قبل أن تكون مخالفة قانونية.

في هذا السياق، لم يكن الهدف الأساسي هو تحليل أسباب الجريمة، بل التركيز على العقاب والتكفير باعتبارهما وسيلة لإعادة التوازن الروحي والأخلاقي. وبالتالي، كانت الإجراءات العقابية ذات طابع قاسٍ وردعي، وغالبًا ما ارتبطت بفكرة التطهير الروحي أكثر من ارتباطها بالإصلاح الاجتماعي.

وقد أدى هذا التصور إلى إضعاف التفكير العلمي في أسباب الجريمة، لأن التركيز كان منصبًا على الجانب الميتافيزيقي، وليس على دراسة الإنسان وسلوكه بشكل موضوعي. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة أسهمت بشكل غير مباشر في ترسيخ فكرة أن الجريمة ليست مجرد فعل عادي، بل سلوك له دلالات أخلاقية خطيرة تؤثر على تماسك المجتمع.

عصر النهضة وبدايات التحول العلمي: نحو تفسير مادي للجريمة

مع بداية عصر النهضة، بدأت ملامح التحول نحو التفكير العلمي في الظهور، خاصة مع تطور العلوم الطبيعية والطب والفلسفة العقلانية. وقد انعكس هذا التحول على دراسة السلوك الإنساني، بما في ذلك الجريمة.

في هذه المرحلة، ظهرت محاولات لربط السلوك الإنساني بالخصائص الجسدية، وهو ما يمثل بداية التفكير البيولوجي في تفسير السلوك. من أبرز هذه الاتجاهات علم الفراسة (Physiognomy) الذي طوره يوهان كاسبر لافاتر، والذي حاول من خلاله قراءة شخصية الفرد من ملامح وجهه. فقد افترض أن الشكل الخارجي يعكس الحالة الداخلية، بما في ذلك الصفات الأخلاقية والسلوكية.

ورغم الطابع التأملي لهذا الاتجاه، إلا أنه شكل محاولة مبكرة لربط الجسد بالسلوك، وهو ما سيكون له أثر لاحق في التفكير الإجرامي عند لومبروزو.

إلى جانب ذلك، ظهر علم فراسة الدماغ (Phrenology) عند فرانتس جوزيف غال، الذي ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث افترض أن القدرات العقلية والميول السلوكية، بما فيها الميل إلى الجريمة، يمكن تحديدها من خلال شكل الجمجمة وبروزاتها. وقد اعتبر أن الدماغ مقسم إلى مناطق مسؤولة عن وظائف مختلفة، وأن تطور أو ضعف هذه المناطق ينعكس على السلوك.

ورغم أن هذا العلم تم رفضه لاحقًا، إلا أنه كان مهمًا من الناحية التاريخية لأنه عزز فكرة أن السلوك الإنساني يمكن تفسيره بيولوجيًا.

المدرسة الكلاسيكية: الجريمة كاختيار عقلائي

في أواخر القرن الثامن عشر، ظهرت المدرسة الكلاسيكية في علم الإجرام، والتي شكلت نقطة تحول مهمة في التفكير حول الجريمة. وقد كان أبرز ممثليها تشيزاري بيكاريا وجيريمي بنثام. يرى بيكاريا أن الإنسان كائن عقلائي حر الإرادة، وأن الجريمة هي نتيجة اختيار واعٍ يقوم على حسابات المنفعة والضرر. وبالتالي فإن السلوك الإجرامي لا يرتبط بطبيعة بيولوجية أو نفسية خاصة، بل بقرار عقلائي يتخذه الفرد.

ومن هذا المنظور، دعا بيكاريا إلى إصلاح النظام العقابي بحيث يكون الهدف منه الردع وليس الانتقام، مع ضرورة التناسب بين الجريمة والعقوبة وضمان العدالة القانونية.

هذا الاتجاه كان مهماً لأنه أعاد الاعتبار للعقل البشري والإرادة الحرة، وابتعد عن التفسيرات الغيبية والبيولوجية المبكرة، مما خلق توازناً فكرياً مهماً قبل ظهور لومبروزو.

دراسات الوراثة والإجرام

شهد القرن التاسع عشر تزايد الاهتمام بدور الوراثة في تفسير السلوك الإنساني، وكان من أبرز رواد هذا الاتجاه بروسبير لوكاس.

ركز لوكاس على دراسة انتقال الصفات الجسدية والنفسية عبر الأجيال، وانتهى إلى أن بعض الاضطرابات العقلية والميول السلوكية قد تنتقل وراثياً داخل الأسرة الواحدة. كما لاحظ تكرار ظواهر كالإدمان والانحراف والجريمة في بعض العائلات، فاعتبر ذلك دليلاً على وجود استعدادات موروثية.

وقد شكلت هذه الدراسات الأساس لفكرة "الوراثة الإجرامية"، وهي الفكرة التي أثرت لاحقاً في العديد من علماء الإجرام، وإن كانت الدراسات الحديثة قد أكدت أن الوراثة وحدها لا تكفي لتفسير الجريمة.

نظرية الانحطاط الوراثي

ارتبطت هذه النظرية بأعمال بنديكت أوغستان موريل في منتصف القرن التاسع عشر.

يرى موريل أن بعض الأسر تعاني من حالة من الانحطاط البيولوجي المتوارث، تظهر في صورة أمراض عقلية أو اضطرابات نفسية أو سلوكيات منحرفة. واعتقد أن هذا الانحطاط يزداد حدة مع انتقاله من جيل إلى آخر حتى يصل إلى الإجرام أو الجنون.

وقد أسهمت هذه النظرية في تدعيم الاتجاه الذي يربط الجريمة بالعوامل البيولوجية، كما أثرت في التفكير العلمي الذي كان سائدًا قبيل ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية.

دراسات التشريح المقارن

شهد القرن التاسع عشر عددًا من الدراسات التشريحية التي هدفت إلى المقارنة بين المجرمين وغير المجرمين من حيث التكوين الجسدي.

اعتمد الباحثون على قياس الجماجم والعظام والأطراف والبحث عن خصائص جسمية مشتركة بين المجرمين. ورغم أن نتائج هذه الدراسات لم تكن حاسمة، فإنها أسهمت في ترسيخ المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والقياس، وهو المنهج الذي تبناه علماء المدرسة الوضعية فيما بعد.

2- نظرية لومبروزو البيولوجية في تفسير الجريمة

تُعد نظرية تشيزاري لومبروزو واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا وإثارة للجدل في تاريخ علم الإجرام والأنثروبولوجيا الجنائية، ليس فقط لأنها قدمت تفسيرًا جديدًا للجريمة، بل لأنها أحدثت تحولًا جذريًا في طريقة التفكير حول المجرم ذاته. فقد انتقلت الدراسة من التركيز على الفعل الإجرامي باعتباره مخالفة قانونية، إلى التركيز على شخصية المجرم بوصفه موضوعًا للبحث العلمي.

وقد جاءت هذه النظرية في سياق القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي شهد تطورًا كبيرًا في العلوم الطبيعية والطب وعلم الأحياء، إضافة إلى انتشار أفكار التطور الدارويني، وهو ما أثر بشكل مباشر في تشكيل رؤية لومبروزو حول السلوك الإنساني.

مضمون نظرية لومبروزو البيولوجية

يتمثل مضمون نظرية لومبروزو في محاولة تفسير الجريمة انطلاقًا من الخصائص البيولوجية للفرد، حيث اعتبر أن السلوك الإجرامي لا يرجع بالدرجة الأولى إلى الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، بل إلى عوامل عضوية ووراثية كامنة في تكوين الإنسان نفسه. وقد مثل هذا الطرح تحولًا مهمًا في تاريخ الفكر الإجرامي، لأنه نقل الاهتمام من دراسة الجريمة باعتبارها فعلًا قانونيًا إلى دراسة المجرم باعتباره موضوعًا للبحث العلمي.

يرى لومبروزو أن بعض الأشخاص يولدون وهم يحملون استعدادًا فطريًا نحو الإجرام، وأن هذا الاستعداد ناتج عن خصائص بيولوجية موروثية تجعلهم يختلفون عن بقية أفراد المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن الجريمة ليست دائمًا نتيجة اختيار حر أو قرار عقلائي، وإنما قد تكون تعبيرًا عن طبيعة بيولوجية خاصة تدفع الفرد إلى الانحراف. ولهذا السبب رفض لومبروزو التفسير التقليدي الذي كان يعتبر جميع المجرمين مسؤولين عن أفعالهم بالدرجة نفسها، واعتبر أن بعضهم يخضع لتأثير عوامل تتجاوز إرادته الشخصية.

وتقوم النظرية على فكرة أن المجرم يمثل حالة من **الارتداد التطوري**، أي أنه يحتفظ بصفات تعود إلى مراحل بدائية من تطور الإنسان. وقد رأى لومبروزو أن هذه الصفات لا تقتصر على الجانب الجسدي فحسب، بل تمتد إلى السلوك والميول النفسية، حيث يكون المجرم أكثر اندفاعًا وعدوانية وأقل قدرة على التحكم في رغباته مقارنة بالفرد العادي. وبذلك يصبح السلوك الإجرامي، في نظره، نتيجة طبيعية لهذا التكوين البيولوجي الخاص.

كما يذهب لومبروزو إلى أن المجرمين يتميزون بمجموعة من العلامات الجسمية التي يمكن ملاحظتها ودراستها. وقد اعتبر أن هذه العلامات ليست مجرد خصائص شكلية، بل مؤشرات تدل على وجود استعداد داخلي للإجرام. ومن هنا حاول تطوير ما يشبه "الملف البيولوجي" للمجرم، معتقدًا أن دراسة الخصائص التشريحية يمكن أن تساعد على التعرف على الأفراد الأكثر ميلًا إلى السلوك الإجرامي.

ومن الجوانب المهمة في مضمون النظرية تركيزها على **الحتمية البيولوجية**. فوفقًا لومبروزو، لا يتمتع جميع الأفراد بالدرجة نفسها من الحرية في اختيار أفعالهم، لأن بعضهم يكون خاضعًا لتأثيرات بيولوجية قوية تحدد جزءًا كبيرًا من سلوكه. وهذا يعني أن الجريمة، في بعض الحالات، ليست نتاج إرادة حرة بالكامل، بل نتيجة عوامل وراثية وتكوينية تؤثر في شخصية الفرد منذ ولادته.

كذلك حاول لومبروزو تفسير تنوع الجرائم من خلال تنوع المجرمين أنفسهم، فقدم تصنيفًا لأنواع مختلفة من المجرمين، معتبرًا أن لكل فئة خصائصها وأسبابها الخاصة. وهذا التصنيف يعكس قناعته بأن الظاهرة الإجرامية ليست واحدة في جميع الحالات، وأن فهمها يتطلب دراسة دقيقة لشخصية مرتكب الجريمة وظروفه الفردية.

ومن ناحية أخرى، يؤكد مضمون النظرية أن الوقاية من الجريمة لا يمكن أن تعتمد فقط على العقوبات القانونية، لأن العقوبة في حد ذاتها لا تستطيع تغيير التكوين البيولوجي للمجرم بالفطرة. ولهذا دعا لومبروزو إلى ضرورة دراسة المجرمين وتصنيفهم واتخاذ تدابير تتناسب مع خصائص كل فئة، وهو ما شكل لاحقًا أساسًا لبعض الاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى تفريد العقوبة ومراعاة شخصية الجاني.

كما أن النظرية تعكس تأثيرًا واضحًا بالاتجاه الوضعي في العلوم، حيث سعى لومبروزو إلى تطبيق مناهج الملاحظة والقياس والتصنيف المستخدمة في العلوم الطبيعية على دراسة

الجريمة. وقد اعتبر أن فهم الظاهرة الإجرامية يجب أن يستند إلى البحث العلمي والتجريب، لا إلى الأحكام الأخلاقية أو التأملات الفلسفية المجردة.

وبصفة عامة، يمكن القول إن مضمون نظرية لومبروزو يقوم على مجموعة من الأفكار المترابطة، تتمثل في أن الجريمة ذات أساس بيولوجي، وأن بعض الأفراد يولدون باستعداد فطري للإجرام، وأن هذا الاستعداد يظهر في خصائص جسمية ونفسية معينة، وأن فهم الجريمة يتطلب دراسة شخصية المجرم أكثر من دراسة الفعل الإجرامي ذاته. ورغم أن هذه الأفكار تعرضت لاحقاً لنقد شديد، فإنها شكلت نقطة انطلاق مهمة في تطور الدراسات الجنائية والأنثروبولوجية، وأسهمت في تحويل الجريمة إلى موضوع للبحث العلمي المنظم.

السياق الفكري والعلمي لنشوء النظرية

لم تكن نظرية لومبروزو نتاج تفكير معزول، بل جاءت في بيئة علمية وفكرية متأثرة بعدة تحولات كبرى. فقد ساهمت نظرية داروين في التطور في إحداث نقلة نوعية في فهم الإنسان، حيث أصبح يُنظر إليه ككائن خاضع لقوانين التطور البيولوجي مثل باقي الكائنات الحية. هذا التحول شجع العلماء على البحث عن تفسيرات بيولوجية للسلوك البشري، بما في ذلك السلوك الإجرامي. كما كان للطب الشرعي وعلم التشريح دور مهم في تعزيز فكرة أن الجسم البشري يمكن أن يكشف عن خصائص نفسية وسلوكية.

في هذا السياق، بدأ لومبروزو دراساته على السجناء، معتقداً أن تحليل الخصائص الجسدية يمكن أن يكشف عن طبيعة السلوك الإجرامي الكامن داخل الفرد.

الفكرة المركزية للنظرية

تتمحور نظرية تشيزاري لومبروزو حول فكرة أساسية مفادها أن الجريمة ليست مجرد سلوك اجتماعي مكتسب يتعلمه الفرد من بيئته أو يكتسبه نتيجة ظروف اقتصادية وثقافية معينة، بل هي في كثير من الحالات انعكاس لاستعداد بيولوجي فطري موجود في تكوين بعض الأفراد منذ الولادة. وقد مثل هذا الطرح تحولاً جذرياً في الفكر الإجرامي، لأنه نقل مركز الاهتمام من الظروف الخارجية المحيطة بالفرد إلى الخصائص الداخلية الكامنة في شخصيته وبنيته العضوية.

وانطلق لومبروزو من ملاحظة مفادها أن بعض المجرمين يشتركون في صفات جسدية ونفسية متقاربة، الأمر الذي دفعه إلى الاعتقاد بأن السلوك الإجرامي ليس ظاهرة عرضية أو نتيجة قرارات فردية معزولة، وإنما يرتبط بعوامل أعمق تتعلق بالتكوين البيولوجي للفرد. وبناءً على ذلك، رأى أن بعض الأشخاص يولدون وهم يحملون ميلاً طبيعياً نحو الانحراف والجريمة، وأن هذا الميل يميزهم عن بقية أفراد المجتمع.

وقد رفض لومبروزو الفكرة التي كانت سائدة في المدرسة الكلاسيكية، والتي تعتبر أن جميع الأفراد يتمتعون بالحرية الكاملة في اختيار أفعالهم. فوفقاً له، لا يمكن تفسير جميع الجرائم على أنها نتيجة إرادة حرة أو حساب عقلاني للمنافع والأضرار، لأن هناك أفراداً تدفعهم

خصائصهم العضوية والنفسية إلى ارتكاب الجريمة بصورة تكاد تكون تلقائية. ولذلك فإن فهم السلوك الإجرامي يتطلب دراسة شخصية المجرم قبل دراسة الجريمة نفسها.

ويرى لومبروزو أن الطبيعة البشرية ليست متجانسة، فالأفراد يختلفون في تكوينهم العضوي والعقلي، وهذه الاختلافات تنعكس على أنماط سلوكهم. ومن هذا المنطلق، اعتبر أن بعض الأشخاص يمتلكون استعدادات فطرية تجعلهم أقل قدرة على التكيف مع القواعد الاجتماعية وأكثر ميلاً إلى مخالفة القانون. ولا يعني ذلك أن جميع المجرمين يولدون مجرمين، وإنما أن هناك فئة معينة تحمل خصائص خاصة تزيد من احتمالية انخراطها في النشاط الإجرامي.

كما ترتبط الفكرة المركزية للنظرية بمفهوم **الحيثية البيولوجية**، الذي يعني أن السلوك الإنساني يخضع بدرجة كبيرة للعوامل الوراثية والعضوية. فالمجرم، وفقاً للومبروزو، لا يصبح مجرمًا فقط بسبب الفقر أو سوء التربية أو تأثير المحيط الاجتماعي، بل لأن لديه تكوينًا بيولوجيًا يجعله أكثر استعدادًا للقيام بالأفعال الإجرامية. وبهذا المعنى تصبح الجريمة نتيجة تفاعل بين الفرد وطبيعته الخاصة أكثر من كونها مجرد استجابة لظروف خارجية.

ومن الجوانب المهمة في هذه الفكرة أن لومبروزو لم يكن ينظر إلى الجريمة باعتبارها مجرد مخالفة قانونية، بل كان يعتبرها تعبيرًا عن خصائص نفسية وسلوكية مرتبطة بالبنية البيولوجية للمجرم. ولذلك رأى أن الأشخاص ذوي النزعة الإجرامية يتصفون بمجموعة من السمات مثل الاندفاع، والعدوانية، وضعف الإحساس بالمسؤولية، وعدم القدرة على ضبط الرغبات

والشهوات. وقد اعتبر أن هذه الصفات ليست مكتسبة بالكامل، وإنما تعود في أصلها إلى عوامل وراثية وعضوية.

كذلك ترتبط الفكرة المركزية للنظرية بمفهوم **الارتداد التطوري** الذي يعد من أبرز مفاهيم لومبروزو. فقد اعتقد أن بعض المجرمين يمثلون بقايا لمرحلة بدائية من تطور الإنسان، وأنهم يحتفظون بخصائص جسمية ونفسية تشبه خصائص الإنسان الأول. ووفقاً لهذا التصور، فإن المجرم بالفطرة لا يعكس المستوى الحضاري الذي وصل إليه المجتمع الحديث، بل يمثل حالة من العودة إلى أنماط سلوكية أكثر بدائية تتسم بالعنف والاندفاع وعدم احترام القواعد الاجتماعية.

ومن خلال هذه الرؤية، حاول لومبروزو تقديم تفسير شامل للجريمة يقوم على دراسة الفرد نفسه. فبدل أن يسأل: "لماذا ارتكبت الجريمة؟" كان يسأل: "من هو الشخص الذي ارتكبها؟ وما الخصائص التي تميزه عن غيره؟". وقد أدى هذا التحول إلى جعل شخصية المجرم محور البحث الجنائي، الأمر الذي كان له تأثير كبير في تطور الدراسات اللاحقة في علم الإجرام. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة تعرضت لانتقادات عديدة فيما بعد، فإنها كانت تمثل في عصرها محاولة جريئة لتطبيق المنهج العلمي على دراسة الجريمة. فقد سعى لومبروزو إلى البحث عن أسباب موضوعية للسلوك الإجرامي بدل الاكتفاء بالتفسيرات الأخلاقية أو الدينية، وهو ما جعله أحد أبرز رواد المدرسة الوضعية في علم الإجرام.

وبصفة عامة، يمكن تلخيص الفكرة المركزية لنظرية لومبروزو في أن الجريمة ليست مجرد نتاج للظروف الاجتماعية أو الاختيارات الفردية، بل هي في كثير من الحالات انعكاس لتكوين بيولوجي خاص يجعل بعض الأفراد أكثر ميلاً إلى الانحراف من غيرهم. ومن هنا جاءت دعوته إلى دراسة المجرم دراسة علمية دقيقة للكشف عن العوامل العضوية والنفسية التي تقف وراء السلوك الإجرامي.

هذا التصور يجعل من الجريمة ظاهرة شبه حتمية عند بعض الأفراد، أي أنها ليست اختياراً حراً بالكامل، بل نتيجة عوامل داخلية عميقة.

مفهوم المجرم بالفطرة

يُعد مفهوم "المجرم بالفطرة" من أهم الإسهامات النظرية للومبروزو. ويقصد به الفرد الذي يمتلك منذ ولادته استعداداً داخلياً للسلوك الإجرامي، بحيث يظهر هذا الاستعداد في شكل خصائص جسمية ونفسية مميزة.

ويفترض لومبروزو أن هذا النوع من المجرمين لا يخضع بسهولة لعمليات التربية والإصلاح، لأن سلوكه مرتبط ببنية داخلية ثابتة نسبياً. وبالتالي فإن الجريمة بالنسبة له ليست انحرافاً طارئاً، بل نمط سلوكي متجذر.

هذا التصور يعكس نزعة حتمية واضحة، حيث يتم تفسير السلوك الإجرامي باعتباره نتيجة مباشرة للتكوين البيولوجي.

الارتداد التطوري

يُعد مفهوم الارتداد التطوري أحد الركائز الأساسية في نظرية لومبروزو. ويقوم على فكرة أن بعض المجرمين يمثلون عودة إلى مراحل سابقة من التطور البشري، أي أنهم يحتفظون بصفات بدائية تشبه الإنسان القديم.

وبحسب هذا التصور، فإن المجرم لا يمثل تطوراً طبيعياً للإنسان الحديث، بل حالة انحراف عن مسار التطور، حيث تظهر عليه خصائص سلوكية وعضوية تعكس مستوى أقل من التحضر والسيطرة على الدوافع.

وقد ربط لومبروزو بين هذا الارتداد وبين السلوك العدواني والاندفاعي وضعف القدرة على التحكم في النفس، مما يجعل الفرد أكثر قابلية لارتكاب الجرائم.

العلامات الجسدية للمجرم

اعتمد لومبروزو على ما اعتبره "دلائل تشريحية" يمكن من خلالها التعرف على المجرمين، بناءً على دراساته على السجناء. ومن أبرز هذه العلامات :

بروز الفك السفلي بشكل واضح.-

انحدار الجبهة إلى الخلف.-

عدم التناسق في ملامح الوجه.-

ضخامة أو تشوه الأذنين.-

طول غير متناسب في الأطراف.-

بروز عظام الوجنتين.-

كثافة الشعر بشكل غير معتاد.-

وقد اعتبر أن هذه الصفات ليست مجرد اختلافات شكلية، بل مؤشرات على بنية داخلية مختلفة تجعل الفرد أكثر عرضة للسلوك الإجرامي.

غير أن هذا الطرح كان لاحقاً محل جدل كبير، لأن هذه الصفات توجد أيضاً لدى أشخاص غير مجرمين، مما يضعف العلاقة السببية التي افترضها لومبروزو.

تصنيف المجرمين عند لومبروزو

حاول لومبروزو تجاوز التفسير الأحادي للجريمة من خلال تقديم تصنيف للمجرمين، حيث ميز بين عدة أنواع :

المجرم بالفطرة: وهو الأكثر ارتباطاً بالعوامل البيولوجية.

المجرم المجنون: الذي يعاني من اضطرابات عقلية تؤثر على سلوكه.

المجرم المعتاد: الذي يكتسب السلوك الإجرامي نتيجة التكرار.

المجرم العاطفي: الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير الانفعال الشديد.

المجرم العرضي: الذي يرتكب الجريمة نتيجة ظروف طارئة.

هذا التصنيف يعكس محاولة الجمع بين التفسير البيولوجي وبعض العوامل النفسية والاجتماعية، لكنه ظل متمركزاً حول فكرة أن هناك أنماطاً يمكن تمييزها من خلال خصائص فردية.

الانتقادات الموجهة لنظرية لومبروزو

رغم الأهمية التاريخية الكبيرة لنظرية لومبروزو، فإنها تعرضت لانتقادات واسعة من مختلف الاتجاهات العلمية، ويمكن تصنيف هذه الانتقادات إلى مستويات منهجية وعلمية واجتماعية وأخلاقية.

1. الانتقاد المنهجي والعلمي

يتمثل أحد أهم الانتقادات في ضعف المنهج العلمي الذي اعتمد عليه لومبروزو. فقد ركز على دراسة السجناء فقط دون وجود عينات مقارنة كافية من غير المجرمين، مما يجعل نتائجه غير دقيقة من الناحية الإحصائية.

كما أن ملاحظاته كانت في كثير من الأحيان وصفية وليست تجريبية صارمة، مما يضعف إمكانية تعميم النتائج.

2. مشكلة السببية والارتباط

أحد أهم الإشكالات في النظرية هو الخلط بين الارتباط والسببية. فوجود صفات جسدية معينة لدى بعض المجرمين لا يعني أنها سبب مباشر للجريمة.

فقد أثبتت الدراسات اللاحقة أن هذه الصفات توجد أيضًا لدى أشخاص عاديين لا علاقة لهم بالجريمة، مما ينفي وجود علاقة حتمية بين الشكل الخارجي والسلوك الإجرامي.

3. إهمال العوامل الاجتماعية

ركزت النظرية بشكل شبه كامل على العوامل البيولوجية، وأهملت بشكل كبير دور البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فالفقراء، والبطالة، والتفكك الأسري، وضعف التعليم، كلها عوامل ثبت لاحقًا أنها تلعب دورًا أساسيًا في تفسير السلوك الإجرامي، وهو ما لم تمنحه النظرية الاهتمام الكافي.

4. غياب الدقة الإحصائية

الدراسات الحديثة في علم الإجرام أظهرت أن الخصائص التي حددها لومبروزو لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات علمية للجريمة، لأنها لا تظهر بشكل ثابت أو منتظم لدى المجرمين. كما أن اختلاف المجتمعات والثقافات يجعل من الصعب اعتماد معايير جسدية موحدة لتفسير الجريمة.

5. المعيار الأخلاقي والانساني

من أخطر الانتقادات الموجهة للنظرية أنها قد تؤدي إلى نتائج تمييزية، حيث يمكن أن يتم الحكم على الأفراد بناءً على مظهرهم الخارجي بدلاً من أفعالهم.

هذا التصور يفتح المجال لما يشبه "التصنيف المسبق" للأشخاص، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

6. نقد الحتمية البيولوجية

تقتض النظرية أن بعض الأفراد "محكوم عليهم" بالإجرام منذ الولادة، وهو ما يتعارض مع فكرة الإرادة الحرة وإمكانية التغيير والتأهيل.

الدراسات الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع أكدت أن السلوك الإجرامي هو نتاج تفاعل معقد بين عوامل متعددة، وليس نتيجة عامل بيولوجي واحد.

3- النظريات البيولوجية الجنائية بعد لومبروزو

أولاً: الدراسات الأنثروبولوجية الجنائية الأوروبية:

انطلاقاً من نظرية لومبروزو، اتجه علماء الأنثروبولوجيا الجنائية الأوروبيون من تصور جديد يهدف إلى إثبات أثر إفرازات الغدد الصماء على السلوك الإجرامي، (أكرم، ص 58)

خاصة الغدة النخامية التي تهيمن على جل الغدد الأخرى لذلك يسميها العلماء بالغدة ذات السيادة. (أكرم نشأت، ص 11)

ومن أجل التوصل إلى رأي حاسم في هذا الموضوع قام العالم كينبرج بإجراء العديد من الدراسات على المجرمين في سجون إيطاليا وبعض الدول الأوروبية، وتوصل فيس الأخير إلى النتائج الآتية: (أكرم نشأت، ص 59)

أ. لوحظ أن المجرمين من القتلة والسفاحين يسود فيهم، عدم انتظام واضطراب في وظائف الغدة النخامية، وقصور وظيفي في نشاط الغدة الجنسية، ونشاط زائد في وظائف وإفرازات الغدة الكظرية.

ب. لوحظ كذلك أن اللصوص من قطاع الطرق واللصوص يتفشى في أوساطهم خمول في النشاط الوظيفي للغدة النخامية، بالإضافة إلى عدم الانتظام الوظيفي للغدة النخامية، وعدم الانتظام الوظيفي في إفراز الغدة الدرقية.

- أنريكو فيري Enrico Ferri

يتزعم هذه المدرسة العالم "أنريكو فيري" 1856-1929 "E. Ferri" أحد تلامذة "لومبروزو" Lombrose وأستاذ القانون الجنائي، الذي وضع أسس علم الاجتماع الجنائي، وهو يمثل الاتجاه البيولوجي الاجتماعي في المدرسة الإيطالية القديمة بالرغم من تأييده للعالم "لومبروزو" Lombrose. وهناك من الباحثين من يرى بأن "فيري" هو المؤسس الحقيقي لعلم الجريمة الحديث. وأياً كان الأمر فإن "أنريكو فيري" E. Ferri الفضل في تأسيس ما يعرف حالياً بـ "علم الاجتماع الجنائي" Criminal Sociology.

وقد وضع "فيري" أسساً للجريمة والسلوك الإجرامي بمعادلة تشبه المعادلة الكيميائية أطلق عليها قانون التشعب الإجرامي أو الكثافة السكانية، وأرجعها إلى عوامل ثلاثة هي: (محمد جعفر، ص 28)

1. عوامل طبيعية: مثل الموقع لجغرافي والمناخ والأحوال الجوية.. الخ.

2. عوامل فردية: مثل السن والجنس والخصائص العضوية والعوامل الموروثة.

3. عوامل اجتماعية: مثل كثافة السكان والعادات والتقاليد والتنظيم السياسي والظروف الاقتصادية وغيرها.

وقد التزم " فيري " E. Ferri في بحوثه ودراساته بالمنهج التجريبي الذي سلكه "لومبروزو" Lombros واختار في عام "1881" عينة تتكون من "300" مجنون و"700" مجرم من السجناء و"711" جندياً كمجموعة ضابطة، وقد راعى في اختيارهم أن يكونوا من الأماكن ذاتها التي ينتمي إليها المجرمون، ومن مستواهم الاجتماعي نفسه، وقسم بحثه إلى قسمين الأول: يشتمل على النواحي البيولوجية، ويضم الثاني: الجوانب النفسية، ثم قام بتصنيف المجرمين إلى الطوائف التالية:

1. المجرم بالولادة أو بالغريزة Born Criminal: وهو المجرم الذي لا يستطيع مقاومة غريزته وما ينتج عن ذلك من دوافع إجرامية ورثها منذ الولادة.

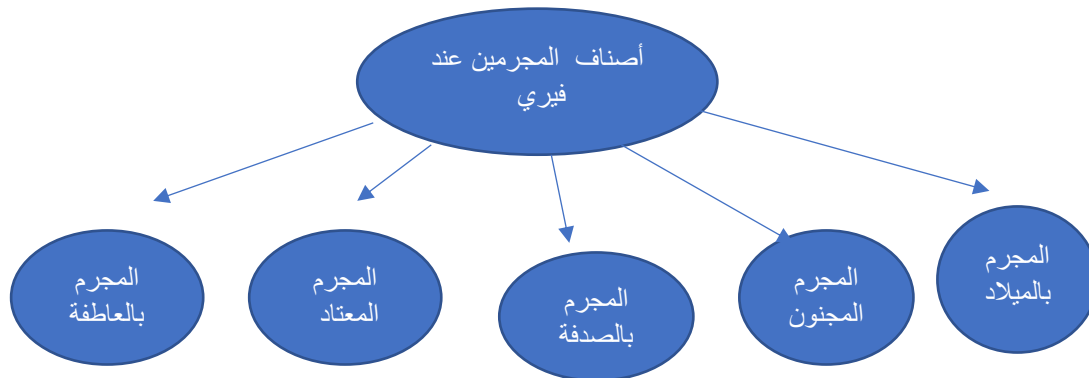
2. المجرم المجنون Insane Criminal : وهو المجرم الذي يرتكب الأفعال الإجرامية المخالفة لقواعد المجتمع وقوانينه نتيجة لتخلفه أو لمرضه العقلي.

3. المجرم بالصدفة Criminal Occasional : وهو المجرم الذي يرتكب فعله الإجرامي نتيجة لظروف عائلية وبيئية - اجتماعية وثقافية - أكثر من كونه ناتجاً عن عوامل شخصية

أو نفسية متوارثة. حيث قد يرتكب الجريمة بسبب ضعفه في عدم المقدرة على مقاومة ظروف قاسية مهنية كالبطالة مثلاً. (محمد جعفر، ص29)

4. المجرم العاطفي Passionate Criminal: وهو المجرم الذي يرتكب جرائمه نتيجة لعدم تمكنه من السيطرة على نوازعه وانفعالاته.

5. المجرم المعتاد Habitual Criminal: وهو المجرم الذي تكونت لديه العادة على ارتكاب الأفعال المخالفة للقانون والعادات والتقاليد الاجتماعية. "5" وتبين له أن هناك 10% من السجناء و37% من الجنود كانوا بدون التشويه الخلقي الذي ذكره لومبروزو وتؤكد مثل هذه النتيجة أن التشوهات وإن وجدت بكثرة في المجرمين إلا أن حالات الاستثناء كثيرة ومتعددة. ولقد حاول أن يعلل ذلك لومبروزو بأننا إذا وجدنا هذه التشوهات في الأمناء من الرجال والسيدات، فإننا نكون أمام طبائع إجرامية لم ترتكب بعد الفعل الظاهري لأن الظروف التي عاشوا في كنفها أدت إلى حمايتهم من إغراء الجريمة. ولكن هذا يعني أن لومبروزو يعترف صراحة أن البيئة تلعب دوراً هاماً في حدوث الجريمة وأن هذا في نفس الوقت يلقي ظلالاً من الشك على نظريته.



وقد توصل فيري من بحوثه إلى أن المسؤولية الجنائية لا تقوم على أساس خلقي وإنما على أساس من التضامن الاجتماعي الذي يفرض على المجتمع مسؤولية الدفاع عن نفسه من خلال تدابير وقائية أكثر منها عقابية.

وأخيراً يمكن إجمال أفكار " فيري " E. Ferri بما يأتي:

1. الجريمة هي نتاج عوامل متعددة " طبيعية وفردية واجتماعية".
 2. إصلاح المجرم ليس كافياً، بل يجب بذل الجهود لإصلاح وسطه الاجتماعي.
 3. التأكيد على أهمية السياسة الجنائية للوقاية من الجريمة.
- أما الوسائل التي يقترحها فيري لتطبيق برامج الوقاية المطلوبة فقد ذكر منها حرية التجارة وحرية الصحافة ومراقبة استهلاك السلع وغيرها من الوسائل العلمية الأخرى. (عدنان الدوري، ص 129)

ولعل أبرز الانتقادات التي وجهت إلى فيري وإلى المدرسة البيولوجية بصفة عامة هي تنبئها لفكرة الحتمية في وقوع الجريمة وإن اختلفت وجهات النظر في كيفية حدوثها، وأن الأبحاث المتعددة التي أجريت بعد ذلك أثبتت على عدم وجود نماذج محددة للمجرمين، المجرم بالميلاد أو المجرم بالصدفة، ومهما تعددت العوامل الشخصية والاجتماعية والنفسية وأثرت في توجيه سلوك الفرد، فإن ذلك لا ينفي قدرته الشخصية على توجيه إرادته وحرية الاختيار مهما ضاق نطاقها، بالإضافة إلى أن فكرة التشبع الإجرامي التي اعتمد عليها فيري تقوم في مطلقها العام

على التخيل وعدم الواقعية، ولأن نسبة الجرائم لا يمكن ان تكون ثابتة كذلك ولو خضعت لنفس الظروف والملابسات، وأن الدراسات التي أجريت للمقارنة بين المجرمين وغير المجرمين لم تكشف عن وجود اختلاف ذو أهمية كبيرة في التكوين العضوي بينهما.

- رفايل جاروفالو Raffaele Garofalo

- من جهة أخرى اهتم الفقيه الإيطالي "رافائيل جاروفا لو" R. Garofalo "1852 -

1934" بالجوانب الفقهية القانونية، لذا يمكن عدّه ممثل الجناح القانوني في المدرسة

الإيطالية، وبالرغم من تأييده لأستاذه "لومبروزو" Lombros " فيما يتعلق بالمجرم

البدائي وصفاته الانحطاطية، إلا أنه لا يقيم هذه الانحطاطية على أساس عضوي فقط

وإنما أيضاً يعدّها انحطاطية عقلية نفسية. لذا نادى بفرضيته القائلة: إن المجرم ليس

ذلك الشخص الذي يحمل خلقة شاذة فقط ولكنه ذلك الشخص الذي يحمل نفساً شاذة

". فالمجرم له نظام نفسي خاص، لذا فإنه أكد على الشذوذ النفسي للفرد واهتم بعلاقة

هذا الشذوذ بالسلوك الإجرامي. ورأى أيضاً أن الفرد ليس حراً في تصرفه بل هو مجبر

على إتيان فعله نتيجة استعداده وظروفه المختلفة، وعلى ذلك يجب أن يعامل على

ضوء ما يظهر من دراسة طبيعته وشخصيته وما يكتنفها من ظروف اجتماعية.

- وأكد "جاروفا لو" على عدم جدوى وصف الجريمة وتصنيفها، وبهذا رفض التعريف

القانوني للجريمة على أنها "رد فعل مخالف للقانون الجنائي يتطلب عقوبة أو إجراء

احترازياً، وذلك - حسب رأيه - تعريف ينقصه كثير من التحليل العلمي. فهو يرى أنّ

الجريمة سلوك منافٍ ومسيء لعنصرين أساسيين هما: وجدان المجتمع Pity، والأمانة Probity.

- وهذان العنصران يشكلان -حسب رأيه- أُسس الحياة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، ومن واجب المجتمع هنا أن يدافع عنهما ويقف ضد كل من يسيء إليهما. والمجرمون هم الذين ينقصهم هذان العنصران.

- ويتفق "جاروفا لو" Garofalo مع "فيري" في العوامل الأساسية التي تشكل الدوافع التي تكمن خلف السلوك الإجرامي وهي العادة والعرف والطقس واستعمال المواد الكحولية وغيرها من العناصر ذات الطبيعة الاجتماعية.

- من جهة أخرى يصنف "جاروفا لو" Garofalo المجرمين إلى الأنواع التالية:

- 1. المجرم القاتل.

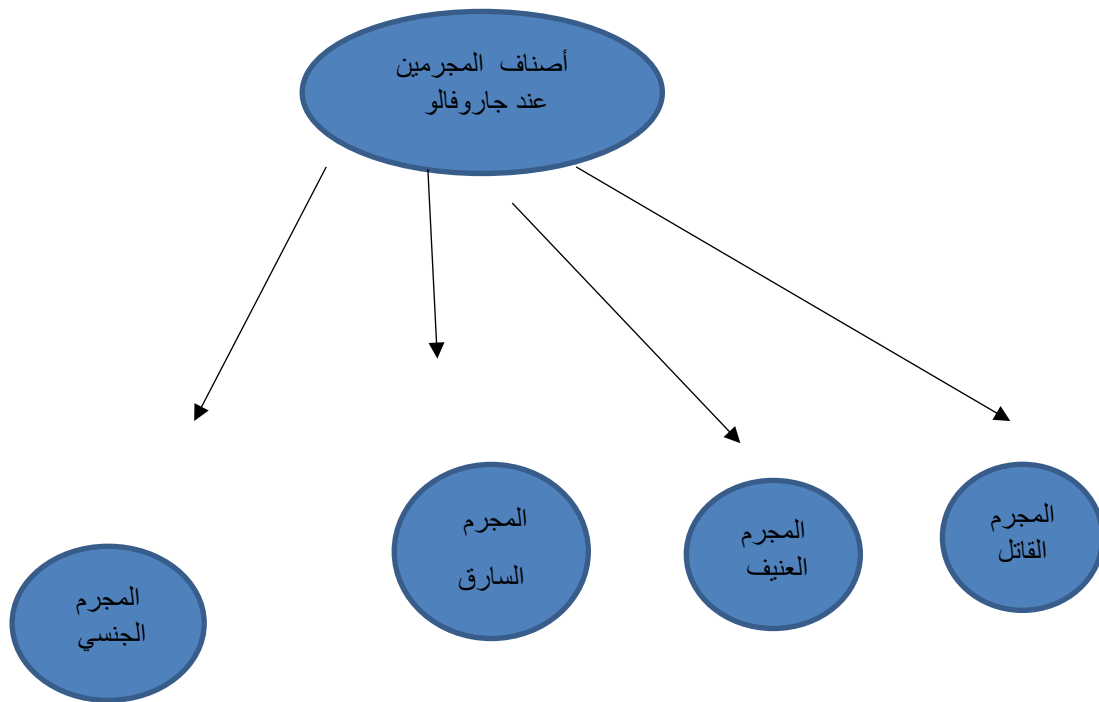
- 2. المجرم العنيف.

- 3. المجرم السارق.

- 4. مجرم الجنس.

- أمّا رأي "جاروفا لو" Garofalo في العقاب فكان رأياً قاسياً في بعض الأحيان فهو يرى بأنه يجب أن يكون العقاب متناسباً مع صنف المجرمين، ويدعو لإبادة صنف القتل لاستحالة إصلاحهم، ويرى ضرورة حزم مجرمي العنف عن المجتمع لمدد غير معلومة، أمّا صنف السرّاق فيجب عزلهم في أماكن بعيدة وإجبارهم على العمل لسد

نفقاتهم المعاشية خلال فترة عزلهم. في حين يجب نفي مجرمي الجنس إلى المستعمرات البعيدة. وهذه الآراء العقابية قد أثارت الكثير من الجدل والنقاش بين الفلاسفة وعلماء العقاب والجريمة لأنها تعد آراء قاسية تجاه الشخصية المجرمة وتكلف المجتمع كثيراً من الأموال والجهود.



لقد رأى جاروفالو أن المجرم يفتقر إلى الصفات الإثارية الأساسية وهو شخص غير ماهر وغير صالح للمجتمع الذي يعيش فيه والحل الوحيد يكمن في التخلص منه. (الوريكات عايد، ص ص 67-68)

عمل " دي توليو " أستاذا لعلم طبائع المجرم بجامعة روما، ويعد من أبرز الباحثين الجنائيين الإيطاليين، و تعتبر دراساته من أهم دراسات المدرسة البيولوجية الحديثة، و قد أجرى ملاحظات

طويلة ومستمرة بدأها عام 1920 على عدة آلاف من المجرمين وذلك بمعهد الوقاية و العقوبة بروما، و قد ساعده في أبحاثه علم الطب التكويني، و علم النماذج الإنسانية، كما كان تحت بصره النظريات التكوينية السابقة، و بصفة خاصة تلك التي تميز المجرمين من غير المجرمين على أساس التغيرات في التكوين العضوي (محمد عوض: 1980، ص 85).

و أوصلته ملاحظاته الى فكرة مؤداها أن سبب الإجرام يكمن في التكوين لشخصية المجرم، و في عام 1928 صدر كتاب بمناسبة ذكرى الأستاذ " فير " بعنوان " العامل الأساسي الخاص للإجرام " نشر فيه لأول مرة فكرة وجود عامل خاص و أساسي للإجرام و هو الخصائص التكوينية الخاصة.(2).

و قد أكدت له أبحاثه اللاحقة ما انتهى اليه، و ضمن نتائج أبحاثه في كتب صدر له عام 1929 بعنوان " التكوين الاجرامي " حيث ركز فيه على فكرة وجود استعداد سابق في التكوين الخاص لبعض الجناة يمكن اعتباره عاملا جوهريا لسلوكهم الاجرامي. و في هذا الصدد يقول " دي تيليو " : " فكما يتمتع الانسان بتكوين نفسي، تكوين عقلي، و تكوين عصبي، بل و تكوين يجعل له قابلية الاصابة بأمراض معينة كالسل و التهابات المسالك البولية و غيرها، يوجد أيضا تكوين إجرامي."

هذا التكوين الاجرامي هو نفسه الشخصية الاجرامية، فهو مقابل أو مراد لتلك الشخصية، و من ثم يجب دراسة هذه الشخصية من جميع جوانبها العضوية و النفسية، بالإضافة الى دراسة تاريخ حياة الشخص المجرم و ذكرياته، كما يجب دراسة العوامل الاجتماعية.

و يرى " دي تيليو " أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية الفردية، تغلبت فيها النزعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمدة من البيئة و القيم الاجتماعية.

و يقرب " دي تيليو " فكرته الى الأذهان فيشبه السلوك الاجرامي بالمرض، فكما أن إصابة الجسم بالمرض ترجع الى ضعف مقاومته للجراثيم، كذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة خلل عضوي و نفسي يتمثل فيه الاستعداد الاجرامي، و بعبارة أخرى فالجريمة تكشف عن عدم قابلية مرتكبها على التكيف مع البيئة الاجتماعية.

و يذهب " دي تيليو " الى أن أسباب عدم القابلية للتكيف مع البيئة الاجتماعية ترجع الى نوعين من العوامل، النوع الأول عوامل مصدرها النمو العاطفي المعيب للشخص بسبب ظروف داخلية تتصل بطاقته الغريزية، و ما يصحب ذلك من عدم تقبل مثل هذا الشخص للقيم الاجتماعية المكتسبة و التوافق مع الأنماط الاجتماعية السائدة، و النوع الثاني يتضمن عوامل ترجع الى العيوب الجسمية الناجمة عن الوراثة أو الهرمونات أو التهاب المخ، و من شأن هذا النوع من العوامل أن يخلق شخصية سيكو بأتية لا يوجد لديها القابلية للتوافق مع المجتمع بأي حال.

و يعني توافر النوع الاول أو النوع الثاني من العوامل السابقة في شخص معين، القول بأن هذا الشخص لديه استعداد إجرامي أو " تكوين إجرامي .

هذا الاستعداد لازم لارتكاب السلوك الاجرامي و لكن لا يكفي بمفرده لتحقيق هذا السلوك، بل لابد من تفاعله مع بقية العوامل الأخرى، و بصفة خاصة العوامل البيئية، فالتكوين الاجرامي عند " دي تيليو " هو النواة التي يتفاعل معها باقي العوامل للاتجاه نحو تنفيذ الجريمة. و يقسم " دي تيليو " التكوين أو الاستعداد الإجرامي الى قسمين، الأول أصيل أو تكويني، و الثاني استعداد إجرامي أو " تكوين إجرامي".

الاستعداد الاجرامي التكويني أو الأصيل يكون مصدره الخلل في التكوين العصبي و النفسي، بحيث يجعل لدى من يتوافر لديهم ميلا فطريا الى الاجرام، و هذا النوع من الاستعداد الاجرامي يقف وراءه كثير من الجرائم الخطيرة و جرائم الاعتياد، و اعتراف الاجرام عموما، و يطلق " دي تيليو " على من يتوافر لديهم هذا الاستعداد " المجرمون بالتكوين. "

أما الاستعداد الاجرامي العضوي فيرجع أساسا الى عوامل شخصية و عوامل اجتماعية تضعف بسببها مقاومة الشخص لرغباته و مشاعره، فيندفع وقتيا الى ارتكاب الجريمة، مثال ضعف السيطرة على مشاعر الحقد و الغيرة، و هذا الاستعداد العارض يمثل المصدر بالنسبة للجرائم غير الخطرة، و يسمى المجرمون الذين يوجد لديهم هذا الاستعداد بالمجرمين العرضيين. و سواء تعلق الأمر بمجرمي القسم الأول أو القسم الثاني فلا بد في كلا الأمرين من توافر عوامل أخرى بيئية أو اجتماعية، و هذه العوامل يكون دورها بالنسبة لمجرمي القسم الأول، كاشفة عن تكوينهم الاجرامي، بينما يقتصر دورها بالنسبة لمجرمي القسم الثاني على ايجاد ظرف مهيا للإجرام، و في كل الأحوال فالجريمة يكون مصدرها عوامل عضوية و اجتماعية،

و لهذا تصبح المعادلة التي تقرر بأن
الاستعداد الإجرامي + البيئة = الجريمة.

و هذه المعادلة صحيحة سواء كان الاستعداد الاجرامي أصيلا أم عرضيا، فالجريمة في الفرض الأول صادرة عن مجرم ذي تكوين إجرامي، و في الفرض الثاني صادرة عن مجرم بالعاطفة أو بالصدفة.(5).

و عليه يمكن القول بأن نظرية " دي تيليو " جاءت كرد فعل لنظرية " لومبروزو " التي ركزت على وجود المجرم بالتكوين إلا أنه أنكر كونه عاملا وحيدا للسلوك الاجرامي، و إنما يشكل مع غيره من العوامل الاجتماعية عاملا مركبا للسلوك الاجرامي.
و لهذا نجده وضع فروضه الخاصة بالفرعين الأساسيين للمجرمين - التي سبق ذكرها - و على هذا الأساس نجده قد ميز بين صورتين رئيسيتين للاستعداد الاجرامي، الأولى عرضية و الثانية ثابتة.

فالأولى هي عوامل فردية و اجتماعية أقوى من قدرة و استطاعة الجاني على ضبط مشاعره، فتحرك عوامل الجريمة لديه و من أنواعها الحقد و الغيرة.
و الثانية متجسدة في تكوين الانسان و تتركز في ناحيتي التكوين العضوي و النفسي للشخصية الفردية و هذا ما يسميه أيضا " دي تيليو " الاستعداد الأصيل للإجرام المنبعث عن شخصية الجاني و الذي يمثل مصدرا للجرائم الخطيرة.
لقد اعتبر " دي تيليو " بأن لإفرازات الغدد أثرها الكبير على سير أجهزة الجسم، و التي لها

انعكاساتها في الوقت ذاته على مظاهر الحياة النفسية للإنسان، و بالتالي على معالم شخصيته، و قد خلص " دي تيليو " في النهاية الى وجود (نموذج بشري غددي إجرامي). إلا أن هذا لا يعني أنه ربط السلوك الاجرامي بالاختلالات التي تصيب وضائف الغدد فقط، و إنما كان ذلك التأكيد في إطار تفسيره الأوسع لموضوع التوين الإجرامي الفطري لدى الفرد، حيث قدم " دي تيليو " منهاجاً علمياً متكاملًا لدراسة أعراض الشخصية الاجرامية، فأوضح أن دراسة مثل هذه الشخصية تكون من النواحي المورفولوجية و الفسيولوجية و النفسية، فالناحية المورفولوجية تتناول شكل جسم الانسان و ملامحه الظاهرة، و الناحية الفسيولوجية تتناول وظائف الجسم كوظائف أجهزة التنفس و الدورة الدموية و الهضم و التناسل، بالإضافة الى وظائف الغدد الصماء، أما من الناحية النفسية فتتناول الغرائز الإنسانية. و اعتبر بالتالي أن التكوين الاجرامي الفطري هو استعداد طبيعي يمثل نزعة تدفع الفرد الى ارتكاب الجريمة، كما أن هذا التكوين الفطري يخالف باختلاف أصناف المجرمين، حيث صنف " دي تيليو " المجرمين من حيث تكوينهم الفطري الى أربعة أصناف هي (عدنان الدوري، ص

(135)

- | | | | | |
|----|--------|----|---------|--|
| 01 | المجرم | ذو | التكوين | الناقص. |
| 02 | المجرم | ذو | الاتجاه | العصبي. |
| 03 | المجرم | ذو | الاتجاه | السيكوباتي. |
| 04 | المجرم | ذو | الاتجاه | المختلط و الذي يجمع كل الصفات السابقة. |

و نحاول بعد هذا العرض إعطاء فكرة عن كل نوع من الأنواع السابقة الذكر:

بالنسبة للمجرمين بالتكوين:

01 المجرم ذو التكوين الناقص : يمتاز هذا النوع بخصائص اجتماعية، نفسية، خلقية، تجعله

أقرب الى الانسان المتوحش الذي تكلم عنه " لومبروزو " عند تناوله " للمجرم المطبوع. "

02 المجرم ذو الاتجاه العصبي: و هو النوع الذي ينفرد بخلل على مستوى الجهاز العصبي و

هذا الخلل واضح و دقيق، يجعله شخصا سريع التأثر و الانفعال، و يشمل هذا النوع المصابين

بمرض الصرع و الهستيريا.

03 المجرم ذو الاتجاه السيکوباتي : يتميز هذا النوع بخلل واضح في ملكاته الذهنية بحيث لا

يصل الى حد المرض العقلي أو الذهان، و يعاني هذا الشخص من قصور في ملكتي النقد و

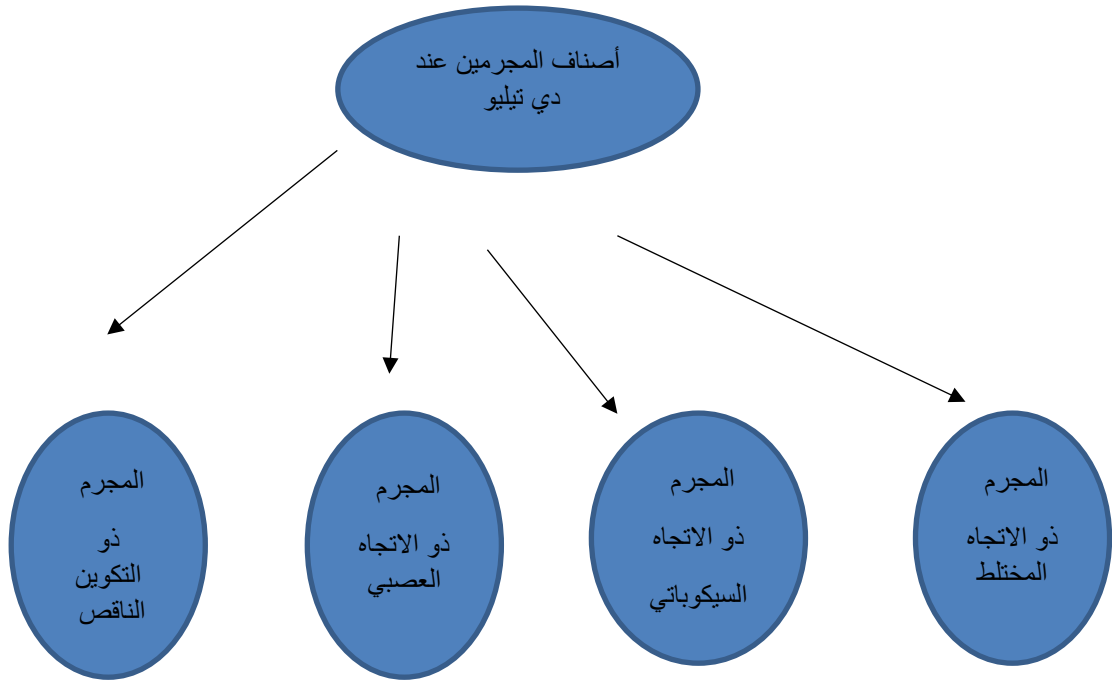
الاستنتاج، الأمر الذي يؤدي الى سرعة الانسياق وراء بعض الأفكار المتسلطة التي تستحوذ

على تفكيره و الى شدة الاعتداد بالذات، و أحيانا الى الانطوائية أو التقلب النفساني أو غير

ذلك من الأمراض النفسية المرضية الأخرى

04 المجرم ذو الاتجاه المختلط : و هو الذي يجمع بين خصائص و صفات أكثر من فئة

واحدة من الفئات المتقدمة الذكر.



إن نظرية " دي تيليو " و إن لم تسلم من النقد كذلك إلا أنها تعتبر بالنسبة لعلم الإجرام أكثر النظريات قبولاً.

و من الانتقادات التي تعرضت لها نذكر:

أ. لقد بالغت في اعتبار تأثير الجانب العاطفي المختل في سلوك المجرم، و هذا يعني أن نظرية " دي تيليو " كانت كغيرها تقريبا في التركيز على الجانب الواحد، و هذا ما جعلها تنعت بالنظرية الأحادية الطرح.

ب. إن " دي تيليو " وقع فيما وقع فيه أستاذه " لومبروزو " في استخلاصه قانونا عاما من

حالات قليلة أخضعت لتجارب لا ترقى الى مستوى استخلاص القانون العام.
ج. إهماله جانب المقارنة بين المجرمين و الأسوياء و الذي يعد على جانب كبير من الأهمية.

ثانيا: الدراسات الأنثروبولوجية الجنائية الامريكية:

حاول العالم الأمريكي وليام شلدون أن يفرق بين أصناف المجرمين من حيث شكل البنية الجسمية والتي توصل فيها إلى ثلاثة أنواع مستديرة رخوة، ومستديرة صلبة ورفيعة هشة، وادعى أن هناك ثلاثة أنواع من خلايا الجسم الخاصة بها، وافترض كذلك أن تلك الاختلافات تتجه ناحية الانحطاط وأن هذا الانحطاط يكون موروثا. (Wilam, Sheldon : 1949)

ومن ناحية أخرى هناك دراسة أخرى توصل فيها أرنست هوتون انطلاقا من بحوثه إلى قواعد وفرضيات والتي أشار من خلالها إلى وجود علاقة سببية تربط بين البنية والجريمة. (ernest,Hooton : 1939)

وبناء على هاته الدراسة فإن المجرمين من الصنف الرديء جميع قياساتهم الجسدية تشكل انحرافا عما يتمتع به الأشخاص الأسوياء غير المجرمين، وتمثل رداءة البنية الجسدية لدى المجرمين أهمية خاصة من حيث أنها تتطابق وتنسجم مع رداءة الأفعال والسلوكيات. واستخلص هوتون أن السبب الرئيسي في رداءة البنية الجسدية عند المجرمين يرجع بشكل أساسي إلى عامل الوراثة. (محمد خلف، ص 184)

المحور الرابع: أثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم

1- أثر البيئة العائلية في تكوين الفرد المجرم

هناك العديد من العوامل البيئية وخاصةً العائلية التي تسهم في تكوين الفرد المجرم، ويمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية:

- اجرام بعض أفراد العائلة:

يُعتبر الانهيار الأخلاقي للأسرة من أبرز العوامل المؤدية للإجرام. ولا شك أن من أخطر عناصر الانهيار الأخلاقي في الأسرة هو انحراف أحد الوالدين أو كلاهما أو انحراف الابن الأكبر أو البنت الكبرى، وذلك لأن التقليد يكون للأفراد الأكبر سناً ويعتبر قدوة وتتمثل صور هذه الانحرافات خاصةً في انحراف الأب أو الأم من خلال قيامهما بتصرفات سيئة والتي دون شك سيكون لها أثرها البالغ على الأبناء (العكايلة، 2006، الصفحات 196-198).

- عدم التوافق بين أفراد العائلة:

تُعد الأسرة الركيزة الأساسية في تشكيل سلوك الأفراد حيث يؤدي غياب التوافق بين الزوجين إلى خلق بيئة مضطربة تدفع للانحراف والجريمة. ويعد غياب التوافق العائلي وتفكك العلاقات الأسرية من أبرز عوامل الانحراف "إن ما يبدو سوء تفاهم في نظر أسرة قد يبدو أمراً طبيعياً لا يلفت الانتباه في نظر أسرة أخرى. إن التخاصم والشتائم والمشادة بين الزوجين من حين إلى آخر أمر مستعظم ومستقبح في الأوساط المتأدبة بالأخلاق الفاضلة ومن شأنه أن يزيل

الطاعة والاحترام بين الزوجين فيما بينهما من جهة أو فيما بين الزوجين وأولادهما من جهة أخرى. إلا أن بعض الناس قد يرون فيه أمراً عادياً يدلُّ على حيوية العائلة وتساوي أفرادها في الحقوق والواجبات" (دردوس، صفحة 193).

- التربية العائلية الخاطئة:

تنفذ بعض الأسر بعض الأساليب والممارسات الخاطئة في تربية أطفالهم اعتقاداً منهم أنها سوف تُساعدهم في تربيتهم ومن بين أهم هذه الأنماط نجد أسلوب القوة والتسلط، حيث أن هناك بعض الأسر تتبع أسلوب التسامح واللين في معاملة الأبناء، في حين هناك أسر لا تؤمن إلا بأسلوب القسوة والشدة في معاملة أبنائها. وهذا الأسلوب يأخذ صوراً عدة مثل كثرة اصدار الأوامر والنواهي والممنوعات بطريقة قاسية كالعقاب والتجريح وعدم السماح للأبناء بالمناقشة والحوار (العكايلة، 2006، الصفحات 209-210).

2- البيئة المدرسية وأثرها على تكوين الفرد المجرم

سوء اختيار المدرسين (الشق البيداغوجي):

تعتبر المدرسة إحدى وسائط التنشئة الاجتماعية والتي أوكل إليها المجتمع مسؤولية تحويل أهدافه وفق فلسفة تربوية متفق عليها إلى عادات سلوكية تؤمن النمو المتكامل والسليم للطفل، إلى جانب عمليات التوافق والتكيف والإعداد للمستقبل (غراز الطاهر وآخرون، ص191)، فالمدرسة تربي وتنقف وهي الوسط الاجتماعي الأول الذي يواجهه الطفل خارج أسرته، ولها تأثير كبير على السلوك سلباً أو إيجاباً فإذا لم يحسن اختيار المعلم (محمد شلال حبيب، ص236) الذي يعتبر محور الرسالة التربوية أو الركيزة الأساسية الأهم في نجاحها وهو القائد التربوي الذي يتصدر لعملية توصيل الخبرات والمعلومات التربوية وتوجيه السلوك لدى المتعلمين (حسين باشيوة وآخرون، ص368)، فإن هذا المعلم ربما تسول له نفسه عدم الحرص على الالتزام بالقيم الأخلاقية الفاضلة فيفسد خلق من والي أمانة تربيته بدل أن يقومها وإن هي إلا دورة عاجلة يدورها الزمان وإذا بالطفل يشب على ما اكتسبه من فكر وسلوك سيء، فاتصاف المعلم بالغش والكذب والغرور واللامبالاة إلى غير ذلك من الصفات الأخلاقية السيئة من شأنها أن تؤثر في سلوك الطفل تأثيراً سلبياً، فيتقمص شخصية المعلم في هذه الصفات بل ويزيد عليها وينزلق في طريق الشر والرذيلة، فيقترب الجريمة بوحى لا شعوري وهكذا يألف الجريمة (محمد شلال حبيب، ص236)، فنجاحه أو فشله في دراسته يتوقف على إمكانيته الذهنية والتي تؤثر عليها المعاملة التي يتلقاها من معلميه، فقد تكون هذه

الإمكانيات متواضعة، أو يعامل معاملة سيئة فلا يستطيع التكيف مع هذا الوسط فتبدو عليه مظاهر الفشل في شكل الهروب من المدرسة أو عدم الانتظام في الحضور أو التسكع في الشوارع أو التردد على أماكن اللهو أثناء الدوام الدراسي أو الانضمام إلى رفاق السوء والرسوب في الدراسة أو الحصول على درجات متدنية (محمد صبحي نجم، ص75).

هذا ما يؤدي إلى الطرد من المدرسة بسبب ضعف التحصيل التربوي والفشل المدرسي وخاصة في سن مبكرة فيصبحون أكثر عرضة للاختلاط بالمنحرفين وبالنشاطات الإجرامية والتي يمكن أن تعطيها نوعاً من الربح المالي والمركز الاجتماعي (على مانع، ص121).

وقد يكون كذلك من أسباب هذه المشكلات أساليب التعليم التي يستخدمها المعلم أو العرض غير الجيد للمواد الدراسية، أو قد يكون له بعض الصفات الشخصية التي تنفر الطفل منه وتثير عدوانيتها (عايدة عباس أبو غريب وآخرون، ص192).

لهذا يجب اختيار المعلمين ذوي البصائر النيرة، لأن الخلق قبل العلم فالأخلاق ولعظمة أمانة التعليم كان أول ومضة من ومضات القرآن الكريم، قال تعالى: " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ طَافٍ (6) " .

بالإضافة إلى الدور التعليمي للمدرسة نجد أن لها دور لا يقل أهمية عنه هو التهذيب، فالمعلم إلى جانب إلقاء الدروس يقوم ولو عن طريق غير مباشر بتلقين المثل العليا والقيم الأخلاقية وبقدر ما تقوم الرابطة القوية بينه وبين الطفل بقدر ما يكون تقبل الطفل لمبادئ هذا

المعلم، وترسمه لخطاه وتأثره بشخصيته لذلك كان من الضروري أن يجتنبه إلى السبيل القويم وقيمه احتمال الانحراف عنه إلى طريق الجريمة (فوزية عبد الستار، ص173)، فالتعليم يهدي النفوس ويعودها على الالتزام بتقاليد المجتمع ونظمه واحترام القوانين السائدة فيه وبذلك يحد من تأثير الدوافع الإجرامية (إسحاق إبراهيم منصور، ص100).

والمعلم ليس سببا لوحده بل هناك عامل المنهج قد يكون سببا في إيجاد المشكلات السلوكية لأنه لا يلبي حاجات الطلاب بجميع مستوياتهم العقلية فعلى الرغم من التطورات المستمرة لمناهج التعليم إلا أنه مازال مفهوم المنهج من الناحية العملية قائما على المقرر والكتاب المدرسي وتعظم التحصيل والتذكر، وابتعد المنهج عن القيام بدوره الحقيقي في إحداث التنمية الشاملة للتلميذ (عايدة أبوعباس وآخرون، ص193). وكذلك تنمية الوعي ضد الانحراف من خلال هذه المناهج الدراسية والتي تتضمن المفاهيم والمعلومات والحقائق وهذه بطبيعتها تساعد على تكوين الميول والاتجاهات، ثم المهارات وتقديم نماذج من الأنشطة التربوية التي تتضمنها المناهج الدراسية والتي تخدم مفاهيم ومجالات وأهداف الوعي ضد الانحراف مثل مناهج التربية الدينية والدراسات الاجتماعية..... على أن تكون حسب محتوى المنهج.

هذا النظام التعليمي يعتمد على التلقين وحشو ذهن الطفل خلال مختلف مراحل دراسته بمعلومات وعليه أن يستظهرها دون أعمال للفكر أو العقل ودون تحليل أو نقد، وهو نظام لا يشجع على تحصيل المعرفة بنفسه من خلال الاحتكاك بالواقع والاطلاع والبحث، كما أن هذا التلقين مرتبط دائما بتقبل ما تمليه سلطة المعلم وبذلك يصبح من السهل على الطفل مثل هذا

الطفل أن يتقبل كل ما تمليه لسلطة الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة (عايدة أو عباس وآخرون، ص ص 118-120).

2/ سوء اختيار القائمين على التنظيم المدرسي:

المدرسة هي المكان الوحيد يتواجد فيه التلميذ بهدف تلقي تعليمه، كما يمكن أن يكون أيضا سببا في حدوث بعض المشاكل السلوكية الخاطئة للتلاميذ خاصة إذا كانت الإمكانيات المتوفرة في البيئة المدرسية غير متناسبة مع إعداد التلاميذ وهناك العديد من الأسباب المتعلقة بالبيئة المدرسية منها:

أ/ قسوة الإدارة وسوء معاملة التلاميذ:

في بعض الأحيان تحدث بعض المشاكل السلوكية لدى التلميذ خاصة إذا كان الجو التربوي عنيف كقسوة بعض الإداريين وتطبيقهم عقوبات صارمة تكبل حريته، أو تأكد التلميذ أنه لن يعاقب على التصرفات السيئة التي يقوم بها (ينون كريمة، ص 25) تسلط الإدارة والمعلمين يؤدي إلى خلق جيل غير قادرة على حل مشكلاته وقد يتطور ذلك الإحباط واعتلال الصحة النفسية غلى سلوك العنف (محمد بلعيد، ص 8).

فالتلميذ الذي وجد في البيئة المدرسية ما يساعده على الشعور بالأمن والتقدير ودوافع الإنجاز لأنه يكون متوافقا معها، أما إذا صادف بيئة مدرسية مليئة بالتهديد وبالأجواء المضطربة من احتقار أو تهميز فإن ذلك يحدث لديه مشكلات نفسية واجتماعية تقف عائقا

في طريق تفوقه الدراسي وتدفعه لمعاملة كل المحيطين به من زملاء ومعلمين وإداريين معاملة مماثلة يغلب عليها السلوك العدواني (حداد صوفية، ص3).

ومنه لا يمكن القول ان منبع العنف المدرسي داخل المؤسسة التعليمية هم فئة المتعلمين دون سواهم بل أطراف أخرى تشكل لدى المتعلمين منبع العنف، ويتمثل في العنف الذي يحدث بين المدرسين أنفسهم وبين المتعلمين ومن جهة أخرى تمثل الإدارة المدرسية بما فيها الإداريين وتنظيم المؤسسة إحدى أقطاب العنف وأسبابه (بوعويضة ريمة، ص81)

ب/ العقوبات الصارمة:

يعتبر العقاب وسيلة تأديبية وتحذيرية في أن واحد فهو إجرام يتخذ ضد التلميذ يقوم بعمل أو قول يخالف تعاليم المدرسة وقوانينها وهنا نتكلم عن العنف الذي يتلقاه التلميذ في المدرسة والناتج عن عقاب مصدره المعلم الناظر، أو المدير والذي حول المدرسة إلى مدرسة تدجين ومصدر للخوف وليس مكانا رحبا.

ومن المهم أن نميز هنا بين السلطة المدرسية التي تفرض العقاب التربوي المدرس الذي يؤمن المردود التربوي الجيد وبين العنف المدرسي الذي يجر مضاعفات سلوكية مضرّة (بوعويضة ريمة، ص83).

ج/ الجو التربوي:

إن عدم وضوح القوانين التربوية قد ينجم عنه نشوب خلافات، وكذلك انتهاج أساليب تربوية غير ملائمة أو إتباع مقررات قديمة لا تتماشى ومطالب العصر أو قلة البرامج الترفيحية كذلك عدم وجود لجان بيداغوجية لمتابعة التلاميذ بالإضافة إلى عدم وجود قوانين ولوائح واضحة تحكم عمل المؤسسات التربوية والافتقار إلى أنظمة تعالج مسائل الخلاف بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة التربوية وكذلك عدم وجود رجال أمن بالمؤسسة التربوية أو نقص كفاءتهم أو عدم كفايتهم مقارنة بحجم المؤسسة وعدد التلاميذ (بن قفة سعاد، ص 87).

والعديد من الدراسات التي أجريت بينت أن المدارس التي تضم أعدادا كبيرة من التلاميذ هي التي تشكو كثيرا من السلوكات العنيفة كالتخريب المتعمد للممتلكات وهذا راجع إلى الطابع المتعلق المؤسسة والتي تفرض السيطرة على التلاميذ بداخلها، وهذا يشكل في كثير من الأحيان عنصر الإحباط الذي يفض إلى تكون مشاكل سلوكية وأبرزها السلوك العدواني (بوعوينة ريمة، ص 81).

د/ التغيرات المفاجئة داخل المؤسسة:

وهي التغيرات التي تمس القوانين الداخلية لها كاستبدال أستاذ بآخر أو إحلال طرق تربوية جديدة محل القديمة، مما يشعر التلميذ ببعض الإحباط ويحاول ترجمته في شكل سلوكات عنيفة (حداد صونية، ص 30).

- بيئة العمل والجريمة

تُعد بيئة العمل من أهم الفضاءات الاجتماعية التي يقضي فيها الفرد جزءاً كبيراً من حياته اليومية، ولعل أهمية هذه البيئة لا تكمن فقط في أنها تجلبُ الدخل المادي بل إنها تتجاوزهُ إلى أبعادٍ أخرى نفسية واجتماعية. لذلك، فكلما تميّزت هذه البيئة بالتنظيم، الاستقرار والانصاف على مستوى العلاقات الإنسانية كلما زاد مستوى الرضا المهني والنفسي وتعزّز الشعور بالانتماء إليها.

إلا أن بيئة العمل، ليست دوماً تشهدُ هذا المستوى من الاعتدال والاستقرار، وهو ما يؤدي إلى ظهور سلوكيات وممارساتٍ سلبية تكون سبباً كافياً في تنامي مظاهر الانحراف والسلوك الاجرامي.

1- العمل والظاهرة الإجرامية: أيُّ علاقة؟

للعمل دورٌ كبيرٌ في حياة الإنسان فهو يأخذ معظم سنوات عمره ويأخذ من نهاره أغلب ساعاته، كما أنه يُتيح للإنسان فرصة الاختلاط بغيره من العاملين الذين ليسوا على درجة واحدةٍ ففهم الأخيار ومنهم الأشرار، وقد ينتج عن الاتصال والاختلاط بالعاملين صداقة وألفة معهم كما ينتج عنه جفاء وعداء. ومن خلال ذلك، تظهر المشاكل وتسرح الفرص للخروج عن القانون والقيم بارتكاب الجرائم. وعليه، فإن بيئة العمل ونوع النشاط الذي يزاوله الشخص فيها تعتبر من العوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً على ظاهرة الاجرام (المشهداني، 2008، صفحة 93).

وفعلا، فقد يتعرض الشخص أثناء أداء عمله لظروف تدفعه إلى ارتكاب الجريمة، ومن الأمثلة على ذلك، سوء معاملة ربّ العمل له وقسوته أو عدم تشجيعه له أو الدفع به إلى أكثر مما يحتمل، وكل ذلك يؤثر على نفسيته مما يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وإضافة إلى ذلك، قد يكون الشخص غير راضٍ عن عمله لأنه لا يتماشى مع رغباته وميولاته (فوزية، 2007، الصفحات 175-176). إذ يكون قد التحق به على غير إرادته وفي هذه الحالة يُصبح ناقماً عليه وقد يلجأ في سبيل التعبير عن حقه وكراهيته لهذا النوع من العمل عن طريق الانحراف والسلوك الاجرامي.

2- بيئة العمل ونوع الاجرام

تختلف كمية الاجرام من مهنة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل داخل المهنة الواحدة من جهة، ومن جهة أخرى إلى من يسهمون في أداء نوع معين من الأعمال حيث تجمع بينهم غالباً ميولٌ واحدة هي التي تدفعهم إلى اختياره. كما تؤثر بيئة العمل في تحديد كمية الاجرام، فإننا نجد أثرها واضحاً في تحديد نوع الاجرام، فبعض المهن يقتضي وجود أدوات صالحة للاعتداء بين أيدي العاملين فيها أو يجعلهم يألفون منظر الدماء مثلاً، فيصبح ارتكاب جرائم الدم لدى من لديه منهم استعداد اجرامي سهلاً ميسوراً، ومثال ذلك فئة الجزارين والحلاقين. وكذلك نجد ممارسة بعض المهن تجعل الفرصة مواتية لمن لديه استعداد اجرامي لارتكاب الجريمة (فوزية، 2007، الصفحات 176-177).

ومثال ذلك، صانع المفاتيح والأقفال، الذي قد يستغل خبرته في ارتكاب السرقة عن طريق الكسر، والطبيب والصيدلي قد يستغل أيضاً مهنته في التسميم أو إعطاء المواد الضارة، مثلما قد يستغل الموظف العام سلطته في ارتكاب جريمة الرشوة وهكذا (فوزية، 2007، صفحة 177).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول، أن العمل ونوعه وبيئته له صلة كبيرة بسلوك الفرد وتصرفاته ووقوعه في مهاوي الجريمة (المشهداني، 2008، صفحة 94).

وفي الختام، يتضح أن بيئة العمل تمثل عاملاً مؤثراً في سلوك الأفراد داخل المؤسسات وخارجها، حيث تسهم الظروف المهنية السليمة القائمة على العدالة والتنظيم والاحترام المتبادل في تعزيز الالتزام بالقوانين والقيم الأخلاقية. وفي مقابل ذلك، قد تؤدي بيئات العمل المتسمة بالضغط والتمييز وضعف الرقابة وغياب العدالة المهنية الى ظهور بعض اشكال الانحراف والجريمة. وعليه، فإن بناء بيئة عملٍ مستقرة وآمنة لا تحسن فقط من الأداء المهني فقط، بل تُشكل آلية للوقاية من الانحراف والسلوك الاجرامي.

البيئة الترويحية والجريمة

تكتسب دراسة العلاقة بين البيئة الترويحية والجريمة أهمية خاصة جداً، وذلك من أجل فهم عميق في تأثير المحيط الترويحي في السلوك الإنساني من أجل الحد من الجريمة والوقاية منها عبر توجيه هذا السلوك نحو ممارسة أنشطة ترفيهية وإيجابية تسهم في بناء الشخصية المتوازنة للأفراد وتُعزِّز من اندماجهم وتفاعُلهم الاجتماعي.

1- البيئة الترويحية: سؤال المفهوم

يُقصدُ بالبيئة الترويحية، مجموعة من الأماكن والأنشطة التي تُتيح للفرد قضاء وقت الفراغ بطريقةٍ ممتعةٍ ومفيدةٍ بهدف تحقيق الراحة النفسية والتوازن الجسدي وتعزيز العلاقات الاجتماعية (حسن، 2014، صفحة 45).

وبالجملة، تعني البيئة الترويحية -في جملة ما تعنيه- مجموعة الفضاءات والامكانيات الاجتماعية والثقافية التي تُنظم فيها الأنشطة الترفيهية في أوقات الفراغ بهدف تحسين جودة الحياة.

وتبعاً لذلك، فإن ما نقصدهُ بـ "أوقات الفراغ" هنا، هو ذاك الجزء من الزمن الذي يتحرر فيه الفرد من التزاماته الأساسية كالدراسة والعمل والواجبات اليومية، ويكون له الحرية في استثماره في أنشطة يختارها بنفسه لتحقيق الراحة، المتعة وتنمية الذات (حسين، 2012، صفحة 78).

2- الظاهرة الاجرامية ووقت الفراغ: أي علاقة؟

من أجل البحث في صميم هذه العلاقة، يمكن العودة إلى العديد من النظريات، ولعلنا نجد من أهمها:

- نظرية الاحتواء: تذهبُ هذه النظرية إلى أن توفر بيئات ترويحية منظمة من شأنها أن تعمل كأداة ضبط اجتماعي غير رسمي، حيث تمتص طاقات الشباب وتوجهها نحو أنشطة

ايجابية مما يُقلِّل من فرص الاحتكاك بالجماعات المنحرفة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحد من الجريمة ويقي منها.

- **الفراغ والانحراف:** غياب البيئة الترويحية الهادفة يؤدي إلى ما يُسمى بالفراغ القاتل، وهو وضع يدفع الفرد نحو البحث عن الاثارة في سلوكيات محفوفة بالمخاطر أو غير قانونية لتعويض النقص في الاشباع النفسي والاجتماعي (طلعت، 2001، صفحة 162).

- **نظرية الضبط الاجتماعي:** تُعتبر هذه النظرية أن الارتباط بالأنشطة التقليدية يمنع الفرد من الانحراف، فالمشاركة في الأنشطة الترويحية المنظمة تستهلك وقت فراغ الفرد وجهده مما لا يترك له وقتاً أو طاقة للتفكير في الجريمة.

- **نظرية النشاط الروتيني:** ترتبط الجريمة بتوفر ثلاث شروط: جاني مستعد، هدف مغري وغياب الرقابة وقت الفراغ. لذلك ففي بيئات ترويحية غير مُراقبة يُعد الظرف المكاني والزمني المثالي للقاء الجاني بالضحية، أي وقوع الجريمة (طلعت، 2001، صفحة 163).

3- أنواع وقت الفراغ:

تتنوع أوقات الفراغ حسب العديد من المعايير ويمكن اجمالاً هذه الأنواع في الآتي:

- **وقت فراغ إيجابي:** وهو الوقت الذي يُمارس فيه الفرد أنشطة ذات قيمة تنموية كالرياضة والقراءة والفنون ويساهم في تنمية المهارات، خفض التوتر وتعزيز التكيف الاجتماعي.

- **وقت فراغ سلبي:** وهو الوقت الذي يتميز بغياب الهدف أو التوجيه الفعال، وقد يتضمن سلوكيات ضارة كالإدمان الرقمي المفرط وصحبة السوء وهو ما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات الانحراف والجريمة.

- **وقت فراغ منظم:** وهو الوقت الذي تُمارس فيه أنشطة مخططة ضمن مؤسسات وبرامج وأندية وجمعيات ودورات تدريبية، يتميز بوجود أهداف وإشراف رسمي ما يزيد من مردوده التربوي (غيث، 2005، صفحة 215).

- **وقت فراغ غير منظم:** وهو الوقت الذي تُمارس فيه أيضاً أنشطة ولكنها لا تخضع إلى تخطيطٍ مُسبقٍ، وهنا يجب الإشارة إلى أن الترفيه والتجول قد يكون مُفيداً للاسترخاء لكنه سرعان ما يتحول إلى عامل تهديد في غياب الانضباط وسيادة العشوائية.

- **وقت فراغ اختياري:** والذي ينبع من رغبةٍ داخليةٍ ويعكس ميول الفرد وهواياته، وهو غالباً ما يُحقق رضا أعلى وإبداع أكبر.

- **وقت فراغ اجباري:** والذي ينتج عن ظروف خارجية (البطالة، التقاعد القسري...الخ)، وعادة ما يقترن بمشاعر الفراغ والملل إذا لم تتوفر بدائل أخرى (غيث، 2005، صفحة 215).

4- الوسائل الترويحية: مفهومها ومميزاتها

يُقصد بالوسائل الترويحية كلّ الأنشطة أو البرامج التي تُستخدم لقضاء وقت الفراغ بطريقة مفيدة بهدف تحقيق الراحة النفسية والجسدية.

ولعل من مميزات الأنشطة الترويحية، نذكر:

- المميزات البدنية والفيزيولوجية: زيادة مرونة وكفاءة مفاصل الجسد، مثل ممارسة الفرد للترويح الرياضي بانتظام.

- المميزات الاجتماعية: تنمية القيم الاجتماعية (التعاون والاحترام) وتعزيز الشعور بالانتماء للجماعة وتقدير العلاقات الإنسانية.

- مميزات نفسية: تنمية الثقة في النفس والتحرر من الخوف من خلال المشاركة في العديد من الأنشطة الترويحية، والتي تُشيرُ إلى بعضٍ منها:

- الترويح الرياضي: وهو ذاك الترويح الذي يتضمن برامجه العديد من الأنشطة البدنية والرياضية، ويعتبر أكثر أنواع الترويح تأثيراً على الجوانب البدنية.

- الترويح الثقافي: والذي يهدف إلى اكتساب المعرفة والمعلومات والمفاهيم، كما يهدف إلى تنمية المهارات المرتبطة بالميولات الأدبية والفكرية وتعزيزها (الكتابة، القراءة، الإذاعة والتلفزيون... الخ).

وفي الأخير، يُمكن القول، أن البيئة الترويحية تمثلُ عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن النفسي، البدني والاجتماعي للأفراد لما توفره من فضاءات للتفاعل الإيجابي واستثمار أوقات الفراغ بطريقة مفيدة، وهو ما يُسهمُ في التقليل من مظاهر الانحراف والجريمة.

خاتمة:

إن دراسة الجريمة من منظور أنثروبولوجي تتيح فهماً أعمق لهذه الظاهرة الإنسانية المعقدة، من خلال تجاوز التفسيرات الأحادية والبحث في مختلف العوامل المتداخلة التي تسهم في ظهور السلوك الإجرامي وتطوره. فقد بينت مختلف الدراسات والاتجاهات النظرية أن الجريمة ليست نتاج عامل واحد، وإنما هي حصيلة تفاعل مستمر بين المحددات البيولوجية والظروف البيئية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها الفرد.

وقد سمح هذا المقياس بالتعرف على الأسس العامة للأنثروبولوجيا، والوقوف عند خصوصية أنثروبولوجيا الجريمة باعتبارها حقلاً معرفياً يهتم بدراسة الإنسان المجرم في أبعاده المختلفة. كما أتاح فهم أهم التفسيرات البيولوجية للجريمة منذ الإرهاسات الأولى وصولاً إلى النظريات الحديثة، إضافة إلى إبراز دور البيئة العائلية والمدرسية والمهنية والترويحوية في تكوين السلوك الإجرامي أو الوقاية منه.

وعليه، فإن الإحاطة بمضامين أنثروبولوجيا الجريمة لا تكتسي أهمية علمية فحسب، بل تمتد إلى المجال التطبيقي من خلال الإسهام في بناء سياسات واستراتيجيات أكثر فعالية للوقاية من الجريمة والتكفل بالمجرمين وإعادة إدماجهم في المجتمع، بما يعزز الأمن الاجتماعي والتنمية الإنسانية المستدامة.

قائمة المراجع:

سامية محمد جابر، منهجيات البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،
السنة غير مذكورة.

عبد الله محمد عبد الرحمن وآخرون، مناهج وطرق البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، مصر، السنة غير مذكورة.

محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا أسس وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
مصر، 2005م .

يحي مرسى عيد بدر، أصول علم الإنسان الأنثروبولوجيا، ط1، الجزء الأول، دار الوفاء
للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2007م.

عبد الستار فوزية. (2007). مبادئ علم الاجرام أو علم العقاب (المجلد الطبعة الأولى).
مصر: دار المطبوعات الجامعية.

محمد أحمد المشهداني. (2008). الاجرام والعقاب في الفقه الوضعي والاسلامي (المجلد
الطبعة الاولى). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

محمد سند العكايلة. (2006). اضطرابات الوسط الأسري . الأردن: دار الثقافة.

مكي دردوس. (بلا تاريخ). الموجز في علم الاجرام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية
19.

إسحاق إبراهيم منصور، موجز في الإجرام وعلم العقاب، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر، 1991.

ينون كريمة وبهير حمزة، العنف في الوسط المدرسي، مجلة الأكاديمية وعلوم المجتمع،
المجلد 07، العدد 02، جانفي 2024.

محمد بلعيد، إشكالية العنف المدرسي داخل المنظومة التعليمية، مجلة جامعة التكوين
المتواصل، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023.

صوفية حداد، ظاهرة العنف المدرسي، العوامل أثار وسبل الوقاية، مجلة المجتمع والرياضة،
جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2018.

ريمة بوعويينة، العنف في الوسط المدرسي، مجلة التربية والصحة النفسية، جامعة الجزائر 2،
المجلد 3، العدد الأول.

بن قفة سعاد، صورة العنف المدرسي في الصحافة المكتوبة جامعة بسكرة الجزائر، العدد
15، جوان 2014.

ابراهيم طلعت. (2001). علم اجتماع الفراغ والترويح (المجلد الطبعة الأولى). مصر: دار
غريب للطباعة والنشر.

أحمد محمد حسن. (2014). الترويح وأوقات الفراغ. الطبعة الثانية. الأردن: المسيرة للنشر
والتوزيع.

عبد الرحمن عبد الله حسين. (2012). علم اجتماع الترويحي (المجلد الطبعة الأولى). مصر:
دار المعرفة الجامعية.

محمد عاطف غيث. (2005). علم الاجتماع (المجلد الطبعة الأولى). مصر: دار المعرفة
الجامعية الاسكندرية.